



ملف من إعداد وتقديم: عبد الحق لبيض
(مراسل الأذاب في المغرب)

المشاركون

(ألفبائياً)

جمال بندحمان

رشيد الإدريسي

العربي بيلوش

محمد الولي

راكتت الحركة الأمازيغية في المغرب منذ أواسط الستينيات خطاباً ثقافياً وسياسياً واجتماعياً بنبرات مميزة تؤشر على موقفٍ فكريٍّ يستدعي القراءة والنقد. فالخطاب الأمازيغي ليس خطاباً ثقافياً يسعى إلى التنبيه إلى ظاهرة أو معطى ثقافيين، بقدر ما هو نسق من المفاهيم والآليات يمتزج فيها الثقافي بالسياسي والاجتماعي؛ الأمر الذي يحدو بأية مقارنة له إلى التسلح بالكفاية العلمية والصرامة المنهجية للوصول إلى النتائج الموضوعية التي تُغني النقاش حول الإشكالات التي يعرضها الخطاب الأمازيغي.

وتأتي صعوبة مقارنة الخطاب الأمازيغي من أنه خطابٌ حول الذات، من جهة، ومن أنه خطاب احتجاجي يسعى إلى إعادة الاعتبار إلى فئة اجتماعية يدعي تفردها التاريخي وتميزها العرقي واللغوي ضمن تشكيل مجتمعي وحركية تاريخية أسهمت بالتفاعل والانفتاح والتمزج، من جهة ثانية. إضافةً إلى أنه خطاب يحتمي بشرعية المنظومة الديمقراطية المعاصرة، التي تتخذ من حرية الذات في تقرير مصيرها أهم المداخل إلى ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان.

اشتدّ الجدل في الفترات الأخيرة حول المسألة الأمازيغية، فتعددت المقاربات وتنوعت المواقف. وضمن هذا المناخ العام وجدنا أنفسنا أمام خطابين يعكسان أزمة السلوك الديمقراطي في المغرب؛ وهي أزمة أخلاقية في المقام الأول، انكشفت أولى علاماتها في التراجع المثير لأصحاب الموقف المعارض للاعتراف بالمسألة الأمازيغية. فبعد خطاب أجدير ٢٠٠٠ الذي أعلن فيه الملك محمد السادس الاعتراف الرسمي بالأمازيغية ودعا إلى تأسيس «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»، راح المتعصبون ضد الأمازيغية يُشيدون بالقرار الملكي ويملاؤون الصحف - بدون استحياء - بمقالات تتحدث عن مغرب التنوع والتعدد! وفي المقابل، وجدنا الراديكاليين من المناضلين الأمازيغ يلينون من حدة خطابهم ويرضون بما جادت به الدولة عليهم من «إكراميات المعهد الملكي». وهذا كله يلوح بإمكانيات التنازل والتنازل المضاد، من كلا الطرفين، في مستقبل الصراع حول المسألة الأمازيغية.

في ظلّ هذا الوضع الذي يميّز بانهيار القيم الحقيقية التي من المفروض أن يتضمنها موضوع الأمازيغية، نتوخى تقديم ملف ثانٍ (بعد الملف الذي صدر في العدد السابق من الأذاب بعنوان «العروبة بعيون أمازيغية») يتضمن دراسات لأصوات ثقافية تُقارب الخطاب الأمازيغي من منطلق الفناعة العلمية والرصانة الفكرية وسلامة الخلفية والإيمان بالقضية الأمازيغية كقضية وطنية وقومية تنتزعه عن كل مزايده وإسفاف.

ويبقى موضوع الأمازيغية قضية تهّم كلّ عربي يسعى إلى المصالحة مع ذاته ويهدف إلى رسم مستقبل للأمة العربية قائم على مبادئ الديمقراطية والحق في الاختلاف والتعددية. ويخطئ من يظن أن الأمازيغ شعبٌ داخل شعب؛ ذلك أن مستقبل المغاربة بكلّ تنوعاتهم لن يكون إلا ضمن المنظومة العربية التي حمت وجودهم منذ آلاف السنين، والتي لم يعرفوا من عمق حضاري سواها.

الدار البيضاء

الأمازيغية: تصحيح المفاهيم والتأسيس لهوية موشحة

□ رشيد الإدريسي

بشكل مُطلق، والإعراضُ كليّةً عن اللغة العربية، وطرحُ الإشكال اللغوي في المغرب عن طريق خلق تضادّ بين اللغة العربية واللغات الأمازيغية عبر استثمار تحليلات السوسولوجيا والفرنسية الاستعمارية التي أقامت فهمها للمغرب على ثنائية «عرب/بربر» إيجاباً منها في التجزئة والتفريق.

ومن لواحق هذا الفهم، التي يُمكن إضافتها إلى مدلول مصطلح «النزوعية»، بعضُ معاني الجذر (ن ز ع) من مثل الاقتلاع. نقول «نَزَع الشيء»، أي اقتلعه واجتثّه من أرضه؛ فيكون عملُ الشخص النزوعي أشبه بمحاولة نزع اللغة العربية من التربة المغربية وتقليص حيز وجودها - وهو ما أصبح يدعو إليه النزوعي صراحةً بعد أن كان يمارس نوعاً من التقية تجاهه في مراحل سابقة. كما أنّ من معاني هذا الجذر معنى التفريق، وهو ما نلّمسه في خطاب النزوعيين الذين يركّزون على اختلاف العربي عن الأمازيغي في المسكن والملبس والهيئة، هادفين من وراء ذلك إلى التأسيس للطائفية والعمل على بناء ذاكرةٍ مشدّبةٍ من الشوائب العربية، في حين أنّ الاختلافات حاضرةٌ بين كلّ المغاربة سواء أكانوا ناطقين بمختلف الأمازيغيات أم بالعربيات الدارجة.

وأخيراً نُسْتَحْضِرُ جانباً نفسياً لهذا اللفظ، حيث يقال: «نارعتني نفسي إلى هواها» أي غَالَبْتَنِي. فالنزوع، بالشكل الذي سنراه فيما بعد، يجيء بالدرجة الأولى لسدّ فراغ نفسي لدى الشخص النزوعي، قَبْلَ التفكير في إقامة تهينة لغوية تُضْمَنُ الانسجام والتلاحم الاجتماعيّ وتُراعي مبدأ الكلفة والفائدة. وإذا عَلِمْنَا أنّ النزوعية قد ازدادت تأجُّجاً بعد انهيار الإيديولوجيات، وسيادة نوع من الفراغ الفكري، وانتشار ما سُمِّيَ بـ «نهاية التاريخ»، فإنّ الجانب النفسي لهذا النزوع يتأكد أكثر. واضح، إذن، أنّنا في تحليلنا هذا لا نَقْصِدُ نقد الخطاب الأمازيغي بكلّ مكوناته جملةً وتفصيلاً، بل نَقْصِدُ نوعاً من التعاطي مع الظاهرة يتميز بالنزوع الموضح أعلاه.

المفاهيم أدوات صراع

معلومٌ أنّ أيّ صراع يتّخذ، قبل أن يتجسّد على أرض الواقع، شكلَ خطابات متضادة، يَعْمَلُ كُلُّ منها على التهوين من الآخر باستحضار الحجج المضادة التي سَكَتَ عنها، أو بالكشف عن ضعف تلك التي اعتمدها أو تناقُض بعضها مع منطلقاته. وفي حالات أخرى ينتقل الصراع إلى واجهة المفاهيم والاصطلاحات، حيث يَعْمَلُ كُلُّ طرفٍ على بنائها بالشكل الذي يَحْدُمُ أهدافه، وَيَجْعَلُ خطابَه يلقى القبولَ لدى المتلقّي بتوافقه مع أفق انتظاره أو بخلخلته له. ونهجُ هذه الخطة ليس اعتباطياً، بل ينطلق من الوعي بأنّ سلطة الكلمة أنفذُ وأكثرُ تأثيراً، وأنّ قوة الاصطلاح لا تقلّ في فعاليتها عن قوة السلاح.

تعدد الخطابات واختلاف الأهداف

وعياً منا بأهمية هذا البعد المفاهيمي الخطير، فإنّنا التزمنا في تناولنا للكثير من الأفكار المرتبطة بالأمازيغية مجموعةً من المفاهيم التي كانت لها وظيفة العالم المميّزة لأشكال الخطابات في هذا الموضوع. ونقدننا سينصبّ هنا على ما سميناه بالخطاب النزوعي أو النزوع الأمازيغي أو النزوعية لا غير، وهي كلّها مفاهيمٌ تحيل على ما سميناه - في دراسات سابقة - بالتصوّر المنقول. وهذا التصوّر يقف على طرفي نقيض من التصوّر المأصول الذي نتبناه، والذي يُمكن استخراجُ مختلف عناصره من الرؤية التي حَمَلَهَا المغاربة منذ فجر الإسلام، كيفما كانت لغة تواصلهم اليومي.

ومسوِّغات اختيارنا لمفهوم «النزوع» يَرْجِعُ إلى كونه يوفّر حيزاً واسعاً للاستشكال، إذ يُمكن ربطه بمعانٍ بعينها وتحيينه عن أخرى. فمن معانيه المعجمية نجد: «الميل إلى الشيء»، وهو في ذلك لا يختلف عن «النزعة» أو «المنزَع». ولذلك فإنّنا نضيف إليه، تمييزاً له وإدخالاً له في الاصطلاح، معنىً آخر ليُصِحَّ النزوعُ هو «الميل كليّةً إلى الشيء والإعراض عمّا سواه ممّا هو من نوعه». فقولنا «النزوع الأمازيغي» معناه: الميلُ إلى الأمازيغيات

إن من يطرح القضية الأمازيغية من خلال «المصفاة الكردية» يغيب عنه عمق الإحساس بانتماء المغاربة جميعاً إلى الأمة العربية الإسلامية

الأمازيغ/العرب: ثنائية الوهم

يكثر الحديث عن الشعب الأمازيغي مقابل العربي في المغرب. ويرد هذا التقسيم لدى الكثير من النزوعيين، ولدى الكثير من المهتمين بهذا الموضوع غير الواعين بخلفيات هذه التسميات. ومردُّ هذا التقسيم هو الرغبة في تحسيس كل «فئة» بأن لا علاقة لها بالأخرى، عبر التوسل بالاختلاف اللغوي الطبيعي والمقبول لتمير أفكار غير مقبولة تُفقر الهوية المغربية.

إن هذا التقسيم المفتعل يُعتبر الطريق الأمثل لإنتاج سلسلة من المفاهيم الخاطئة حول هذا الموضوع الحساس. وهو مفتعل لأنَّ الأمر لا يتعلق بشعبين، لكلٍّ منهما مجاله الجغرافي ومجاله الثقافي التداولي الخاص. وهذا النفي الذي نُطرحه مدخلاً لنقد هذه المعالجة ناتج عن استقراء للواقع المغربي الذي فاجأ المستعمر ذاته عند دخوله المغرب، ويتأسس على التفاعل والتلاقح والتخالف وتمزيغ العربي «الفح» وتعريب الأمازيغي «الخالص». وهذا ما أكدّه المؤرِّخ الأمريكي روم لاندو بقوله: «مهما تكن الفروق المزاجية بين العنصرين قوية، فقد مرَّ عليها اثنا عشر قرناً وهما يعيشان تاريخاً واحداً وتقاليد واحدة». وفوق ذلك، فإنهما يشتركان في الإسلام ديناً... على أن محاولة التعرف على العربي أو البربري على أساس الصفات الجسمانية هي محاولة يَقلب عليها أن تبوء بالفشل. وتزداد الحالة تعقيداً بسبب التزاوج مع السود، الأمر الذي أَلَفَه الناس منذ قرون.»^(١) والملاحظ للواقع المغربي عن قُرْب ليس في حاجة إلى أي نص للتثبُّت من ذلك، بل تكفيه الملاحظة المجردة التي لا تُحكّمها الخلفيات الإيديولوجية من أجل التوصل إلى ما نحن بصدد تجشُّم عناء إثباته: فالقضية هي قضية مسافة جغرافية

لا أكثر، إذ بقدر الابتعاد عن الواقع المُتحدِّث عنه ترتفع درجة ضبابية الرؤية، وسيطرة عناصر واقعٍ آخر في فهم الواقع المغربي.

وهذا بالضبط هو ما ينطبق على الملاحظ المشرقي، الذي يَعتمد على واقعٍ آخر في منطقةٍ أخرى من العالم لفهم حالة المغرب. والمسألة الكردية في المشرق العربي تُعتبر المصفاة التي يمرُّ من خلالها الملاحظ عن بُعد للواقع المغربي، إذ يتصور الأمر ويتناوله بواسطة العناصر المحيطة بالقضية هناك، وهي عناصر شكَّلتها وروَّجتها وسائل الإعلام. وهذا الفهم المتسرع والقائم على الإسقاط اللاعلمي هو ما دَفَع الكاتب العراقي الراحل هادي العلوي^(٢) إلى الحديث عن جمهورية مستقلة للبربر لها قيادة، وعن ضرورة تأصيل خطها القومي بتبني مبادئ حركات التحرر! إن من يطرح القضية من خلال «المصفاة الكردية» يغيب عنه عمق الإحساس بانتماء المغاربة جميعاً إلى الأمة العربية الإسلامية. ويكفي هنا أن نُذكر بأنَّ شعار ثورة الريف، ولا أحد يستطيع أن يزايد على عبد الكريم الخطابي، كان تشيد: «اليوم هيو للعرب هيو». كما أن فكرة الأصل اليمني للأمازيغ كان لها دورها في زرع هذا الإحساس وتعميقه. والذي يجب وعيه بالنسبة إلى هذه النقطة هو أن المسارات تختلف تمام الاختلاف. فمنذ أن طرَح الاستعمار هذه القضية في المغرب من زاوية تجزئية، عمَد العلماء والوطنيون إلى مواجهتها. كما انعكس ذلك على المواطنين الذين أَعْلَنُوا أنَّ المغاربة شعب واحد، وردُّوا جميعاً دعاء «اللطف»،^(٣) الذي يَكشف عن إحساس قوي بالوحدة لا نجد له نظيراً إلا لدى الشعوب التي صهرها التاريخ والأحداث والثقافة.

١ - تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص ٢٧ - ٢٩.

٢ - عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب - إشكالية التعددية اللغوية (عمان: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٧٤.

٣ - دعاء اللطف، الذي رددته المغاربة احتجاجاً على الظهير البربري الذي حاولت فرنسا أن تفرِّق المغاربة بواسطته، هو كالتالي: «اللهم يا لطيف، نسألُكَ اللطفَ فيما جرَّت به المقادير، لا تفرِّق بيننا وبين إخواننا البرابر.»

الأمازيغية: تصحيح المفاهيم والتأسيس لهوية موشحة

الشخص أو ذاك. وهذا هو ما يؤكده محمد عابد الجابري وهو يتحدث عن نفسه فيقول:

«إن كاتب هذه السطور، مثلاً، وهو من منطقة يتكلم أهلها الأمازيغية (الجنوب الشرقي للأطلس)، لم يبدأ بتعلم العربية الفصحى إلا ابتداءً من الثامنة من عمره عند دخول المدرسة. أما الدارجة المغربية فكان يَجْهَلُها جهلاً تاماً. ومع ذلك فقد كان يَحْفَظُ القرآن لأنه أدخل المسيد (الكتاب) حوالي السنة الرابعة من عمره. ولم يبدأ بتعلم العربية الدارجة المغربية إلا حينما غادر قريتهً للالتحاق بالمدرسة الثانوية... أما الكبار من أفراد عائلته فلم يكونوا يَعْرِفُونَ من العربية الدارجة المغربية إلا كلمات، وكان منهم مَنْ بقي يَجْهَلُها إلى أن تُوفِّي في سنِّ السبعين أو التسعين وهو يَحْفَظُ القرآن وبعض النصوص أيضاً. ومع ذلك، فلقد كانت هذه العائلة، وما زالت، تَمْلِكُ شجرةً نسبٍ 'مَوْثُقة' تجعل أفرادها من ذرية فاطمة بنت الرسول: العربية القرشية. ولا يتعلّق الأمرُ هنا بـ 'حالة خاصة' بل تلك حالةٌ سائدةٌ في جميع جهات المغرب، السهل منه والصحراء والجبل.»^(٢)

تجاوز منطق الأقلية والأغلبية

نجد في الكثير من الدراسات العربية حول أوضاع الأقليات في العالم العربي^(٣) إدراجاً للبربر والأمازيغ في خانة الأقليات، وذلك من دون أيّ مسوّغ ملموس. وهذا الإحساس نفسه يَسْتَشْعِرُه المتلقّي عند قراءته للكثير من كتابات النزوعيين، إذ إنّ لهجة الكتابة تُشْعِرُك بأنّ المتحدث عنه أقلية مهضومة الحقوق، في مواجهة أغلبيةٍ مهيمنةٍ بيدها القرار النهائي - سياسياً

وهناك حقيقةٌ أخرى خَفِيَتْ على أساتذة السوسولوجيا الاستعمارية ويحاول النزوعيون اليوم إخفاءها بشكل متعمد، وهي أنّ التداخل والترابط - بالزواج أو بالتجارة أو غيرهما من الروابط الاجتماعية - قد كانا بين «العرب» و«البربر» أقوى منهما بين أصناف «البربر» بعضهم مع بعض. ذلك أنّ «البربر» أو الأمازيغ في المغرب ثلاثُ فئاتٍ سكانية متميِّزة، ليس بمناطق سكنها فقط، بل بلهجاتها أيضاً. وهذا التباعد اللهجي والجغرافي «جَعَلَ علاقةَ التداخل والترابط وحركة الاندماج الاجتماعي تتم، على جميع المستويات اليوم كما بالأمس، في اتجاه: عرب ← بربر، بربر ← عرب، وليس في اتجاه بربر ← بربر.»^(١)

لذلك، فإنّه بَدَلُ المقابلة الحادة بين «العرب» و«البربر»، كما يفعل النزوعيون، يَلْزِمُنَا بالأحرى الحديث عن مغاربة ناطقين بالعربية وآخرين ناطقين بالأمازيغية. والحقّ أنّه ليست بين هؤلاء وأولئك اختلافاتٌ بائنة، وذلك راجعٌ إلى أنّ الساكنة المغربية «الأمازيغية» في الكثير من الحالات ذاتُ أصولٍ عربية وقد مُرِّغَتْ بفعل التفاعل؛ كما أنّ الساكنة «العربية» ذاتُ أصولٍ بربرية وقد تمَّ تعريبها شيئاً فشيئاً على مرّ القرون - ولم يحدث ذلك عن طريق إرغامها على ذلك، بل عن طريق آلية التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، خاصةً في المدن الكبرى التي كانت بُؤراً للعروبة منذ البداية.

إنّ هذه الحقائق المُربِكة هي التي تَهَبُ الهوية المغربية خصوصيتها وتميُّزها. ذلك أنّ المعرفة أو الجهل بالعربيات (الدارجة) أو بالأمازيغية ليسا مقياساً للحُكم على انتساب هذا

١ - محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر - الخصوصية والهوية.. الحدائث والتنمية (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٩٧.

٢ - الجابري، ص ٩٦.

٣ - انظر سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون)، ١٩٩٤. وانظر كتاب أزمة

الأقليات في الوطن العربي لحيدر إبراهيم علي وميلاد حنا (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢)، حيث تمت معالجة الموضوع بشكل يعتره التسرع وعدم الإلمام بالمعطيات - وهو ما يتمثل في إدراج البربر إلى جانب الأكراد والمسيحيين، وهو ما يؤكد ما قلناه أعلاه من أنّ مثل هذه المقاربات تفكر عن طريق توظيف آلية «الإسقاط» الأمر الذي يخرمها من فهم الموضوع.

مفهوم «الأقلية» لا ضرورة لاستحضاره عددياً، أو دلائلياً، أو ثقافياً، في حالة الأمازيغ

بتمايز واختلاف ذلك الآخر. قد يكون شعوره بسبب اللون أو الشكل أو اللغة أو الهيئة أو السلوك. وقد يتبلور هذا الإحساس أو الشعور داخل جماعة ما، ثم تبدأ الجماعة في إعطائه شكلاً ومحتوى عقلائياً، بمعنى خلق وتكوين الأسباب والمبررات المقبولة الكامنة خلف هذا الشعور تجاه الآخر أو الغريب، خاصة لو أخذت العلاقة المتبادلة شكلاً عدائياً.^(٣)

الملاحظ أن هذه السيورة لم يُكتب لها أن تتجذر في المغرب بفضل إحساس الكل بالانتماء إلى أصل واحد، وبسبب وحدة الدين والمذهب، وتمكن الناطقين بالأمازيغية من التواصل بالدوارج المغربية، ونتيجة أيضاً للشعور بالانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية. ومما يزكي ذلك أنه لم يحدث قط في تاريخ المغرب أن شَعَرَ فريق من سكانه أنهم يشكلون أغلبية أو أقلية. يقول الجابري:

«نعم، إن الذي يُنظر إلى الأمور من الخارج، كما كان يفعل أصحاب السوسيولوجيا الاستعمارية، قد يترأى له أن في المغرب 'أغلبية' تتكون من 'البربر'. لكن لو أن هذا الملاحظ وَضَعَ نفسه بين صفوف هذه الفئة أو تلك من فئات البربر، لما وَجَدَ لمفهوم الأغلبية أي أثر. ذلك أن 'الأناب' هذه المرة، لا يتحدّد بـ 'الآخر' الذي يُوصَف بأنه 'عربي'، بل بـ 'الآخر' من ذوي فلان أو ذوي فلان من القبائل البربرية نفسها... وهذا يعني أن كل من يفكر من المغاربة، سواء أكان ممن يصنّف ضمن 'البربر' أم ضمن 'العرب'، بأن يجعل نفسه 'أغلبية' سيكتشف في الحين أنه 'أقلية'، سواء على مستوى اللهجة، أو العدد من السكان، أو المساحة من الأرض، أو على مستوى الخصب والغنى... وهذا التوازن الذي يجعل من التعدد وحدة لا تقبل الانقسام هو ما يشكل جوهر الحقيقة المغربية.»^(٤)

اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. وإذا كان الموقف الأول يرجع إلى الجهل بمعطيات تاريخ المغرب وواقعه، فإن التناول الثاني يُمكن إدخاله في إطار الاستراتيجية الرامية إلى إشعار القارئ بأن هناك فئة متميزة عرقياً وثقافياً، ومنسجمة في مطالبها، تعاني التهميش والإقصاء.

إن مرامي معالجة الموضوع من هذه الزاوية تتمثل في تقمص وضع الضحية، والترويج - بأسلوب آخر - لما تُوحى به فكرة «شعوب الأندجين» التي سنبتن خلفياتها ونكشف عن أبعادها. فبشكل عام، يرى أصحاب هذا التصور أنه لكي يُكتب لقضية ما أن تجد لها صدقاً لدى الرأي العام، «فإنه يجب الظهور بمظهر المضطهد، وفرض صورة عن الذات شديدة البؤس، بإمكانها هي وحدها أن تُسببك التعاطف. وعلى هذا المستوى، فإن أي تعبير لا يُعد مفراطاً، وبلوغ التطرف في إبداء الرأي شيء مطلوب، وأدنى مُشكل بسيط يجب تضخيمه ليتحوّل إلى إهانة عظيمة.»^(١) ومرة أخرى، فإن الواقع غير ذلك تماماً.

وحتى لا ندخل في التعقيدات المتعلقة بتعريف «الأقلية» و«الأغلبية»، والناجمة عن كثرة العلوم التي تناولت هذا الموضوع،^(٢) وعن اختلاف البيانات المدروسة؛ وبعيداً عن التناول العددي الذي يعتمد الإحصاء ولا يصمد أمام النقد؛ فإننا نكتفي بالإشارة إلى معطى أساسي يحدّد «الأقلية» بدقة. وهذا المعطى يتعلّق بالإحساس النفسي العميق بالتمييز عن الساكنة الأخرى، ووجود حاجز نفسي يعطي لكل طرف شخصيته المتميزة، والتي يأتي الدين واللغة والتاريخ والعادات والقانون لتثبيتها وزيادة من أبعادها.

والإحساس بوضع الأقلية يبدأ في التشكل عن طريق الشعور بـ «النحن» في مقابل الآخر. وهذا الشعور يبدأ عفويًا وتلقائيًا ولا عقلائياً؛ فالفرد حين يواجه غريباً يتولد لديه إحساس...

١ - Pascal Bruckner, *La tentation de l'innocence*, éd. Grasset, 1995, p. 134

٢ - *Droits des minorités et des peuples autochtones* (ouv coll), éd. PUF, 1996.

٣ - أزمة الأقليات في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٨.

٤ - الجابري، مصدر سابق، ص ٩٦.

الأمازيغية: تصحيح المفاهيم والتأسيس لهوية موشحة

والشائع اليوم لدى كل المغاربة أن هذا الظهير استعماري الخلفيات، وأن من بين أهدافه اللعب على التمايز «الأمازيغي» و«العربي»، وتجنيزه من أجل التأسيس للطائفية بالمغرب، كما سبق أن أسس لها في الكثير من الدول الإفريقية. فهو يُخرج قسماً هاماً من السكان عن القضاء الشرعي، ويحوّل جانباً من المسائل القضائية في المناطق الأمازيغية إلى المحاكم الفرنسية، ومن ثم يعمل على تمزيق وحدة السلطة المغربية. وتبعاً لذلك فقد قدم أعضاء الحركة الوطنية المغربية مجموعة من المطالب تتمحور حول إلغاء هذا الظهير، وإقامة قضاءٍ موحدٍ لجميع المغاربة، وحصص الأديان القومية في المغرب في الإسلام واليهودية، ومنع التبشير بالديانة المسيحية، واعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد واعتمادها لغةً أساسيةً في التعليم.

الآن سنعرض لعملية قلب هذا المفهوم من طرف النزوعيين بشكل يتجاوز كل التوقعات. فالظهير البربري حسب تصوّرهم ليس حقيقة، بل خيالٌ صنعته الحركة الوطنية من أجل تجييش المغاربة وتآليبهم ضد الأمازيغية. وهو نصٌ يحتمل [في رأي النزوعيين] مضموناً إيجابياً يتمثل في الفلسفة الجديدة التي أتى بها، والمتعلقة بالجهوية واللامركزية والديموقراطية الاجتماعية السكانية؛ كما أنه يشكّل مفهوماً جديداً لإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم وحلّ نزاعاتهم؛ بل إنه «الأكثر ديموقراطية بالنسبة لكل ما صدر من قوانين وتشريعات وأنظمة سياسية في تاريخ المغرب»^(١) لذلك فإن أصحاب هذا التصور المتهافت يدعون إلى «إحياء وتطبيق هذا الظهير البربري» الفرنسي، أي الذي أصدرته فرنسا،^(٢) محاولين تمييزه عن الظهير كما تحدّث عنه الوطنيون المغاربة. وعليه، يُعتبر النزوعيون الظهير الأخير أسطورةً وأكذوبةً لم يسبق أن وجدت، وهو ما سمّح لهم بالحديث عن «بهتان وأكاذيب الحركة الوطنية» التي «مارست التشويه والتحريف [!]^(٣)»

مفهوم الأقلية، إذن، لا ضرورة لاستحضاره عديداً، لأنّ المتحدّث بالأمازيغية يتحدث العربية كذلك - فهو حاضر في خانتين لا واحدة. كما أنه لا ضرورة لاستحضار ذلك المفهوم دلاليًا، لأنّه يستدعي مفاهيم أخرى مثل المجموعات العرقية؛ في حين رأينا أنّ الأمازيغ يُعرّون عن العرق مثلهم في ذلك مثل العرب، إذ يلاحظ في هياكلهم خصائصٌ متنوعةٌ جداً، بل متباينة أحياناً. أما ثقافيًا فالأمر متعذّر كذلك؛ ذلك أنّ الثقافة العربية التي يراد لها - من وجهة نظر نزوعية - أن تضادّ الأمازيغية، هي الأخرى في جزء كبير منها من إنتاج الأمازيغ! إنّ الوضع في المغرب، إذن، شديد التركيب، وكلّ المكونات متشابكة ومنصهرة، لذلك فهي تستعصي على التحليل السطحي البسيط.

الظهير البربري: قلب المفهوم ووظائفه

ما الذي يعنيه «الظهير البربري»؟ وما الداعي إلى طرحه بوصفه محتاجاً إلى تقويم وتصحيح؟ بدايةً نشير إلى أنّ الظهير البربري هو مجموعة من القوانين التي أصدرها الاستعمار الفرنسي بتاريخ ١٦ ماي ١٩٣٠، وتُعتمد لتنظيم المحاكم في المناطق الأمازيغية، وجعل الأعراف أساساً لها. ويُعتبر الظهير البربري محطةً فارقةً في تاريخ الاستعمار الفرنسي للمغرب، إذ أدّى إلى أن تشنّ القوى الوطنية عليه حرباً لا هوادة فيها، معتبرةً إياه تهديداً للترفة بين المغاربة. كما وجد ذلك الهجوم صدها في الصحافة العربية، على نحو ما تشهد به أعدادُ المنار والفتح والشورى والمؤيد في القاهرة، وصحيفة الجامعة العربية في فلسطين والعهد الجديد في بيروت... إضافةً إلى الصحف اليسارية الفرنسية التي قاومتها هي الأخرى بوصفه مساً بوحدة المغرب وتجنيزاً للاستعمار الفرنسي وللإمبريالية بصفة عامة.

١ - عبد اللطيف أكنوش، انظر مقاله بالفرنسية في العدد ٥٧ من Tawiza.

٢ - Tawiza 62, Juin 2002.

٣ - نفسه. ومجموع هذه الآراء الشاذة رُوّج لها محمد بودهان، وحسين وعزي، وعبد اللطيف منيب، وأحمد عصيد، وغيرهم كثير.

الخطاب النزوعي الأمازيغي لا يعمل سوى على
إعادة إحياء أطروحات السوسيولوجيا الاستعمارية
حول المغاربة وتاريخهم وهويتهم

وطنية. فبمقتضاه، لن يخضع الأمازيغ للقانون القرآني، ونتيجة لذلك لن يخضعوا للسلطان [محمد الخامس] على أساس أن سلطة هذا الأخير كانت دينية وتتضمن تطبيق الشرع... إن هذا النظام القضائي الجديد كان سيؤدي إلى التفريق بشكل عميق بين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية، تطبيقاً للفكرة السائدة في بعض الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي تذهب إلى أن البربر قابلون للاستتباع بشكل مطلق، بشرط أن يتم تطهيرهم مما له علاقة بالعربية»^(١)

إن ما تمارسه النزوعية تجاه هذا الحدث الخطير هو أشبه بمن يسلم عينه لكي لا يرى الحقائق الواضحة التي قد تفرض عليه تغيير استراتيجيته. فالسياسة الفرنسية تجاه المستعمرات كانت تقوم على مبدأ «فرّق تسد» الذي اعتمده روما، ليصبح فيما بعد ثابتاً من ثوابت فرنسا. وقد اعتمده بوناپارت في حملته على مصر؛ إذ أعلن في البدء أنه «سيحرر الشعوب الخاضعة لقهرو الممالك»، لكنه بعد ذلك سيعتمد على بعض الأقباط لتوجيههم ضد الأتراك، بل سيشكل ما سُمي بالفيالق القبطية. والخطة ذاتها ستعتمدها فرنسا في الجزائر، إذ إن الجنرال De Bourmont سيعلن في بداية الاستعمار أن الجيش الفرنسي جاء ليطرد الأتراك. وسيعمل خلفه على استدعاء أمراء من أسرة الباي بتونس، وسيجند بعض القبائليين الجزائريين لضرب الوحدة. والخطة ذاتها ستكرر في المغرب عن طريق تأليب جهة ضد جهة أخرى. وهذا ما أكده المستعمر الفرنسي اليبيني بقوله: «إذا كانت هناك أخلاق ونزعات يجب احترامها، فهناك أيضاً أحقاداً ونزاعات يجب معرفة كيفية فرزها واستغلالها لصالحنا بمصادمة بعضهم ببعض، وباعتمادنا على بعضهم لهزم الآخرين بشكل أفضل»^(٢)

لنلاحظ كيف تم قلب كل التصورات اعتماداً على قراءة سطحية للتاريخ، واستحضار حسن النية في التعامل مع المستعمر، وسوء الظن تجاه الحركة الوطنية التي اضطهدت أعضاؤها من طرف الاستعمار الفرنسي ونُفوا إلى مناطق نائية بعد فضحهم لهذه المؤامرة. وتلك خطة تُهدف إلى إعطاء مضمون إيجابي لهذا الظهير، وإلى إخفاء شعور الإحساس بالنقص والدونية تجاه الآخر واحتقار الذات («الظهير الأكثر ديمقراطية في تاريخ المغرب»!). فالمغاربة، بحسب هذا المنطق، عاجزون عن التشريع لأنفسهم، وعاجزون عن تسيير ذواتهم. وهذه هي الفكرة نفسها التي اعتمدها المحتل لتسويغ استعمارهم للمغرب. ألم نقل بأن هذا الخطاب النزوعي لا يعمل سوى على إعادة إحياء أطروحات السوسيولوجيا الاستعمارية حول المغاربة وتاريخهم وهويتهم؟

وللإحاطة بفداحة هذا القلب، فإنه يكفي أن نتصور اليوم فرنسيًا يُعَلِّي من شأن المارشال بيتان الذي تعاون مع ألمانيا النازية، ويضفي قيمة سلبية على المقاوم جون مولان والجنرال دوغول. إن هذا الموقف يعطي صورة واضحة عما يعمل أصحاب هذه الرؤية على تجذيره. وهي رؤية سطحية تُنزع الظهير من سياقه، وتغفل عن إدراجه في السياسة العامة التي كانت تُنهجها فرنسا في التعامل مع مستعمراتها آنذاك، والتي تقوم على شعار «فرّق تسد». كما أنها تعمل على اختزال الظهير البربري في مجرد قانون، في حين أنه هو سياسة متكاملة كانت تشمل القضاء الذي يُعتبر القمة البارزة في هذه السياسة، والتعليم الذي سيغير من خلاله التاريخ والعادات والتقاليد والمعتقد، والجغرافيا التي تُعتبر الهدف النهائي لمجموع هذه الخطة، والتي ستؤدي إلى إضعاف المغاربة جميعاً. وقد وعى خطورة هذه الخطة الفرنسي قبل المغربي. يقول المؤرخ الفرنسي بيرنار لوغان: «إن [الظهير البربري] يُعتبر بحق كارثة

١ - Bernard Lugan, *Histoire du maroc des origines à nos jours*, éd Perrin, 2000, p. 272.

٢ - Charles-Robert Ageron, "Du mythe kabyle aux politiques berbères," in *Le mal de voir*, Cahiers Jussieu/2, Université de Paris VII, éd. 10/18, 1976, p. 332.

الأمازيغية: تصحيح المفاهيم والتأسيس لهوية موشحة

العالم، لذلك فقد كان يتم تعويضه بألفاظ أخرى تدلّ على ذلك مباشرةً مثل «سكان المغرب الأقدمين أو الأوائل». فالأصلي في مثل هذه الألفاظ يُفهم في إطار زمني لا غير، ولا يتضمن أية حمولة إيديولوجية كذلك التي أصبحت له بعد تضمينه في ذلك الإعلان العالمي.

واليوم، بعد تبني الأمم المتحدة لهذا اللفظ، يمكن القول بأنه قد فقد دلالاته المعجمية الأصلية الدالة على الزمن، وأصبح ذا معنى ثقافي وسياسي يحرف تاريخ المنطقة ككل، ويوجّه المتلقي إلى تبني فهم للتاريخ يقوم على الصراع بين ساكنة المنطقة، ويدفعه - نتيجة لذلك - إلى اتخاذ مواقف قبلية تجزئية وطائفية. وهذا المنعطف المفاهيمي الخطير الذي عرفه هذا اللفظ لم ينبع من فراغ، بل جاء نتيجة صياغته انطلاقاً من قراءة تاريخ شعوب وأماكن أخرى لا علاقة لها بالمغرب. والدليل على ذلك أنّ تبنيّه من طرف النشطاء النزوعيين جاء في مرحلة تالية، أي بعد أن اكتملت صياغته بحيث لم يكن لهؤلاء أي إسهام في تأسيسه والتظهير له!

وتجدر الإشارة إلى أنّ ترجمة «الشعوب الأصلية» ترجمة غير موفقة لأنها لا تفي بالدلول الحاضر في اللغات الفرنسية والإنجليزية على وجه الخصوص. فالإنجليزية تتحدث عن *les peuples autochtones*. والمهم في هذا السياق هو أنّ اللفظين الإنجليزي والفرنسي محمّلان بدلالات خاصة تلمسها في المعجم اللغوي وحده دون اللجوء إلى تاريخ هذا اللفظ وإحياءاته السياسية؛ ففي معظم المعجمات والموسوعات يُعرّف «الأنديجين» بوصفهم سكان منطقة اجتاحتها المستعمرون أو سكان منطقة واقعة تحت تأثير المستعمرين، ويقدم كمثال توضيحي تعبير: «ثورات الأنديجين». إنّ المعجم وحده، إذن، يكفي للدلالة على خطأ الترجمة العربية، وعدم أدائها للمعنى المقصود في اللغات الأخرى. ف«الشعوب الأصلية» ترجمة مشوهة ومشوهة للواقع والتاريخ المغربيين؛ ذلك لأنّ الأصلي هنا ليست له أية علاقة بما للأصل من دلالات إيجابية، بل

إنّ هذا الإطار الإمبريالي الذي يضفي عليه النزوعيون، اليوم، مختلف القيم الإيجابية، هو وحده الذي يمكن أن نُدرج ضمنه السياسة البربرية لفرنسا تجاه الجزائر والمغرب - وهي سياسة، كما يقول شارل رويبر أجيرون، «ليست ثمرة صدفة إثنوغرافية، بل هي نتيجة حتمية تاريخية»، أي أنّها من صنع فرنسيّ صرف إنباتاً وتنشئة. وهي السياسة نفسها التي سلكتها فرنسا في الهند الصينية وفي مدغشقر وفي سوريا؛ ففي هذه الأخيرة اعتمدت فرنسا سياسة البلقنة، وجرأتها إلى دويلات صغيرة هي دويلة دمشق ودويلة العلويين ودويلة جبل الدروز ودويلة حلب... كما عملت على تاجيج الأقليات، فصادمت الموارد والدروز والشيعية والأرمن والشركس والسنة...

من الشعوب الأصلية إلى شعوب الأنديجين

من بين أكثر المفاهيم المستعملة من طرف الخطاب النزوعي مفهوم «الشعوب الأصلية». وهذا المفهوم استُعمل في المدرسة المغربية في وقت جد مبكر في كتب التاريخ، والكل يحفظ عن ظهر قلب التعريف المسكوك: «إنّ سكان المغرب الأصليين هم البربر، وقد قدموا إلى المغرب من اليمن عن طريق الحبشة ومصر». ولم يكن هناك أي اعتراض على هذا التعريف ولا على استعمال لفظ «الأصليين»، بغض النظر عن حقيقته التاريخية أو عدمها؛ فتضمّن هذا التعريف لأصل البربر الأول، المتمثل في القدوم من اليمن، ينفي عن ذهن المتلقي أي اختلاف بين المغاربة الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية بردهما إلى أصل واحد، وهذا ما تمثّله المغاربة وعاشوا عليه إلى اليوم. ولكن ما يفرض اليوم مراجعة هذا المفهوم وإخضاعه للتفكير هو الاختلاف الجذري بين ما كان يعنيه في التعريف المدرسي، وبين ما يعنيه اليوم بعد إصدار الأمم المتحدة للإعلان العالمي للشعوب «الأصلية» وانخراط الكونغرس الأمازيغي فيه، وتبني أفكاره من طرف الكثير من النشطاء الأمازيغيين الذين تصدق عليهم صفة «النزوعي» بامتياز. فلفظ «الأصليين» في السياق المدرسي كان ذا مدلول معجمي يُحيل على أقدم من استوطن هذه المنطقة من

مفهوم «الأنديجين» غير صالح لتوصيف حالة الأمازيغ، لأن علاقتهم بالعرب ليست صدامية ولا استثنائية

الأميركية وكندا وأستراليا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وزيلاندا الجديدة... حيث أبيد الهنود الحمر وأبورجين أستراليا وغيرهم ممن عانوا الإقصاء والقتل المنهج^(١)

هذه العلاقة الصدامية والاستثنائية التي أقامها الأوروبي مع هذه الشعوب، والتي تسوّغ لها تبني هذه المعاهدة، يقابلها سلوكٌ مخالفٌ تماماً لما ساد في المغرب. وهذا ما يؤكده أقدامٌ نص في تحديد الهوية المغربية في تاريخ المغرب الإسلامي، والذي وقّعه أعيانٌ قيس وأشرف زناتة مع القائد العربي حسان بن النعمان الأزدي، وجاء فيه: «هذا ما شهد به أنجاد قيس عيلان لإخوانهم زناتة من ولد بر بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. فأنتم، والحمد لله، إخواننا نسباً وأصلاً، ترثوننا ونرثكم. نجتمع في جد واحد، هو قيس عيلان؛ فلکم ما لنا، وعلیکم ما علينا، لم نزل نعرف ذلك ونتوارث علمه وصحته عن آبائنا ومشايخنا وأهل العلم بالتاريخ والمعرفة بالأنساب منا، يأخذه كابر عن كابر وعادل عن عادل. فليعرفوا ذلك ويلزموا أنفسهم ومواليهم معرفته...»^(٢) ففي مقابل التعامل الهمجي واللاإنساني الذي طبّع تلاقى شعبين، والذي يعطي اليوم الأندجين الحق في الحديث عن الشعب الأصلي بكل مدلولاته وإيحاءاته، نجد في المغرب تعاملاً راقياً يعتمد الكتابة والعقد والوثيقة وتقرير الأخوة والسلف الواحد والمشاركة في المنافع والمضار.

ليس هدفنا هنا تزيين التاريخ وتلميعه والقول بأن الأمر كان خطأ متصلاً؛ فقد حكّم العلاقة المد والجزر. وقد تمثلت الجزر في الصراع الذي كانت تحكمه مرة العقيدة، ومرة الغنيمة، ومرة أخرى القبيلة؛ وكان يضم أمشاجاً عربية وأخرى أمازيغية. ولكن التعايش وذويان طرف في الآخر وانصهار الكل، كل ذلك ظل هو القاعدة التي طبّعت هذا التاريخ.

يحمل دلالات تاريخية وسياسية وإيديولوجية، ويلزم متبنيه النظر إلى المغرب بكونه مشكلاً من مستعمر ومستعمر. كما أنه يطرح فكرة إبادة شعب لشعب آخر كمسلمة لا تقبل النقاش. وهذا وحده يحتم تعريب اللفظ بدل ترجمته، والحديث عن «معاهدة شعوب الأندجين» [لا الشعوب الأصلية] للوفاء بالمقصود.

إن الأصليين الذين كنا نتحدث عنهم فيما مضى ليسوا هم السكان الأصليين الذين يتم الحديث عنهم اليوم. فقد تم تحويل جذري للمفهوم الذي أصبح يحمل دلالات سكان أراض أخرى، هي أميركا وأستراليا وكندا وجنوب إفريقيا... وهو مفهوم لا مقابل له على أرض الواقع، إذ إننا عاجزون عن معرفة الأصلي على أرض الواقع المغربي: فالامتزاج بين «العربي» و«الأمازيغي»، وتبادلتهما للمواقع، واختلاطهما بالسود والصقالبة... كل ذلك يؤكد أن وضع المغرب يمزق أطر هذا المفهوم الضيق ويتطلب الحديث عن شعب واحد.

ويرداد هذا الملمح تأكيداً عندما نطلع على التعريف الذي وجّه أشغال لجان الأمم المتحدة. فهذا التعريف يشدد، هو الآخر، على الشعوب المنحدرة من سكان قدماء، طردهم من أرضهم شعباً آخر مستعمر عمل على الهيمنة عليهم ومعاملتهم بشكل لاإنساني، وهم اليوم يعيشون تبعاً لعاداتهم الخاصة وتقاليدهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أكثر من اتباعهم لمؤسسات الدولة التي ينتمون إليها راهناً.^(٣)

من خلال هذه المعطيات، وغيرها كثير، تتضح لنا عدم صلاحية هذا المفهوم لتوصيف الحالة المغربية، وانحصار إجرائيته في فهم تلك المجتمعات التي أدى فيها تلاقى شعبين إلى تهميش الوافدين للمقيم وإلى سحقه وإبادته، كما وقع في الولايات المتحدة

١ - Isabelle Schulte-Tenckhoff, *La question des peuples autochtones*, éd. Bruylant, Bruxelles, 1997, p. 7.

٢ - Yves Lacoste, *Dictionnaire de géopolitique*, Paris, Flammarion, 1995. انظر:

٣ - صالح بولعيد، في المسألة الأمازيغية (الجزائر: دار هومة، ١٩٩٩)، ص ٧٦.

الأمازيغية: تصحيح المفاهيم والتأسيس لهوية موشحة

وإسهامات وتلاقحات متنوعة تتكامل فيما بينها. ومن ثم، فإنّه يصعب حصرها في انتماء واحد. وحتى إن أمكن ذلك، فذلك على المستوى النظري، ومن باب تسهيل التسمية والتعيين وتمييزها عن الهويات الأخرى؛ أما عند إنزالها إلى أرض الواقع، فإنها سرعان ما تتكسر وتتشتط، كاشفة عن العناصر التي يراد إخفاؤها وطمسها.

إنّ المكوّن العربي يسري في كلّ تمظهرات الأمازيغية، وهذه هي الحقيقة التي يرفض النزوعيّ التسليم بها. وهو يعلن عن رفضه لها بلغة عربية فصيحة، فيكذب نفسه ويتناقض مع ذاته بتصريحه هذا، إذ يعلن - من خلال ذلك - أنّ الثقافة واحدة ومتنوعة، وأنّ الفرد واللغات والإنسانية كلّها تنطبق عليها هذه القاعدة. إنّ الهوية كما يريد النزوعي واحدة بدون تعدد، مختزلة في أحد مكوّناتها الذي يتم تضخيمه على حساب المكوّنات الأخرى التي يتم تغييبها وبتربها واجتثاثها للحصول على هوية منغلقة. وهذا وحده كافٍ لدفع هذا التصور الفقير إلى إنتاج فكر فقير، وإلى الحديث عن العرق والأقلية، وتحويل المغاربة إلى شعب أنديجين، وقلب مؤامرة الظهير البربري، وتحويل الوطني إلى خائن... وذلك كله من أجل تحقيق هدف واحد: القطع مع المكوّن العربي جملةً وتفصيلاً، والتأسيس للتجزئة، وجعل المغرب منطقة فراغٍ تاريخي رهيب.

رشيد الإدريسي

باحث متخصص في المسألة الأمازيغية، عضو المركز المغربي لحوار الثقافات.

بناءً على ما سبق نقول إنّ الانخراط في «معاهدة الشعوب الأصلية» من طرف بعض المغاربة النزوعيين هو إجراء في حق المغاربة، وإهانة لهم جميعاً، وتشويه للتاريخ المغربي. وهو أيضاً تكراراً للثقافة الأمازيغية ولرموزها ومثقفها الذين فكروا في المغرب كمجموعة ثقافية متكاملة، وارتضوا لأنفسهم الانخراط في الحضارة العربية الإسلامية، وساهموا في صنعها ونقلها إلى مناطق أخرى من العالم. فتمزيغ عرب «أقحاح» وتعريب أمازيغ «خُلص» يجعلان الحديث عن شعوب أصلية وهماً وأسطورةً وخطأً فادحاً في حقّ المغاربة جميعاً؛ ذلك أنّ الشعب الأصلي يفترض وجود ذاتين متميزتين غير متنافذتين، تقيمان بينهما علاقة يحكمها الصدام والعزلة والعنصرية أحياناً.

من أجل هوية موشحة

وأخيراً، فإنّ هناك عاملاً آخر يحسن بنا أن نقف عنده، وهو تبني أغلب النزوعيين لتصور عن الهوية خضع لعملية تفكير متدرجة. فالنزوعي، بقلبه للمفاهيم بهذا الشكل الدائم، وسجنه لنفسه في دوائر هوياتية شديدة الضيق، وإعلان عدائه لكلّ مكوّنات الثقافة العربية، ومطالبته بالقطع مع المشرق... انتهى إلى بناء هوية على غرار تلك التي اعتمدها بعض المثقفين المصريين الذين دَعَوْا في الخمسينيات والستينيات إلى البحث عن المجد الفرعوني وكلّ ما يتصل بالعصور السابقة على الإسلام باعتبارها المرحلة المثلى لهوية وجدان الشعب المصري الذي عرّبه الإسلام و«طمس» أصوله «الحقيقية»!

وهذه الاستراتيجية تنتهي بالنزوعي إلى تشكيل صيغة للهوية ذات بعد واحد، وهي في الحقيقة هوية لا وجود لها في المغرب. والنزوعي هو أكثر الناس وعياً بذلك، لكنّه يُغنع نفسه بصحة تصوره ويعيش على هذا الوهم. وأما الهوية فهي في حقيقتها موشحة، على غرار الموشحات الأندلسية التي كانت مزجاً من المكوّنات تفاعلت فيما بينها لتعطي منتوجاً جديداً. إنّها مجموعة من الانتماءات المتعددة التي أمكن تقاطعها وتمازجها عبر مراحل التاريخ الطويل والهجرات المتتالية، وهي من صنع روافد

في الخطاب الأمازيغي: وجهة نظر نقدية

□ محمد الولي

الأمازيغية... نضالياً

في هذا الوضع، الذي تبدو فيه العربية والأمازيغية مظلومتين بنسب متفاوتة مقارنة بالفرنسية، فإن أغلب خطاب الحركات الأمازيغية يسدّد ضرباته الظالمة للعربية لا للفرنسية، رغم أنّ هذه الأخيرة هي التي تهيمن في غير موطنها ولها في المغرب وجهة استعماري رغم أهميته العلمية. ومع هذا، فإن وضع الأمازيغية صعب جداً بسبب هذا الحرف الجديد (تيفيناغ) على الشعب. إلا أنّ أحد عوامل الإحباط هو أنّ مؤسسات التدريس والبحث قد قررت أن تضع حدّاً للتعدد «اللهجي» - وهو التعدد الذي يجعل متحدّثاً من جنوب المغرب في سوس والآخر من الشمال في الريف لا يتفاهمان إلا بنسب ضعيفة جداً. صحيح أنّ أصل هذه «اللهجات» واحد وهو الحامية السامية (دَعَك من الأصول المختلفة الاستعمارية الباسكية أو السلتية)، إلا أنّ العزلة التي عمرت قروناً جعلت كل فرع يشق طريقه باستقلال عن الفروع الأخرى، حتى وصل إلى درجة التميّز شبه التام. يقول ليونيل غالان Lionel Galand: «ترتبط لهجات السكان البالغة الاختلاف فيما بينها بسمات لغوية مشتركة تؤمّن وحدة الأمازيغية. غير أنّ واقعها يوقّر أيضاً من اللهجات المحلية تصل إلى أربعة أو خمسة آلاف لهجة حسب أندري باسيه، لكل قبيلة ولكل قرية لهجتها...»^(١)

والحق أنّ التوحيد المستهدف اليوم يعتمد على التدخل الإرادوي الذي يُنجزه الباحثون اللغويون المتمتعون بتزكية ما، وهذا بدوره يستجيب لضغط الجمعيات الأمازيغية. يقول أحد أقطاب هذه الجمعيات السيد إبراهيم أخياط: «الوطن بالنسبة إلينا يبتدئ من سيوة بمصر حتى جزر الكناري... وشعبنا هو الشعب الأمازيغي، ساكنة هذا الوطن الذي تعرّف واحثك بعدة ثقافات أثرت فيه وأثرت فيها، ولكن في النهاية هو شعب له خصوصيته وهويته. لذلك فنحن بالطبيعة سنواجه كل التوجّهات الراغبة في سلب هذه الهوية أو احتوائها أو إقصائها كثقافة، كهوية، كحضارة.»^(٢)

أقيموا، بني أمي، صدور مطيكم / فإني إلى قوم سواكم لأميل

الشنفرى

الأمازيغية بين العربية والفرنسية

الأمازيغية هي إحدى اللغات السامية الحامية، والركيزة الأساسية للهوية الأمازيغية في المغرب والجزائر خاصة. كما تتمتع بوجود محدود جداً في تونس وليبيا ومصر وموريطانيا والسنغال ومالي ونيجيريا. إلا أنّ المنافحين الأمازيغ عن هذه اللغة قلما أشاروا إلى أنّ الهيمنة الحقيقية في شمال إفريقيا هي للفرنسية: فهي في المغرب لغة العلوم والطب والصيدلة والهندسة والإعلاميات ومدارس التدبير الإداري. وهي اللغة المعتمدة في جزء هام من شعب كليات الحقوق في المغرب كله؛ إضافة إلى وجود حوالي أربع عشرة شعبة للغة الفرنسية في كل كليات الآداب بالمغرب. وهي لغة الجزء الأكبر من الإدارة العمومية، ولغة «الجريدة الرسمية» المغربية إلى جانب العربية. والفرنسية هي لغة نصف التعليم الابتدائي والثانوي الجامعي. وهي تحتل مواقع رفيعة في الإعلام التلفزيوني والصحافة اليومية والراديو. وهي اللغة التي يعتمدها كثير من أدباء المغرب في الشعر والرواية والنقد. بل اللافت أنّ القوميين العرب والإسلاميين على اختلاف مذاهبهم، والأمازيغيين بمختلف نحلهم، متفقون على هذا الأمر: «الفرنسية أولاً!» وفي بعض الأحيان «الإنجليزية أولاً أو ثانياً!» ويعد ذلك تأتي العربية لأجل التواصل مع... العامة!

وعلى كلّ حال، فإذا كانت العربية تتمتع بمكانة أدنى من الفرنسية، فإنها تحتل مكانة أرفع من الأمازيغية؛ وذلك لأنّ العربية - طبعاً - هي لغة القرآن والطبوس الدينية، وهي اللغة الرسمية للوطن بحكم القانون، وهي فوق هذا وذاك لغة التدريس في مجال الإنسانية وكليات الشريعة، وهي لغة القضاء والأدب والشعر والصحافة والتلفزيون... إلخ، وهي اللغة التي يخاطب بها الملك الشعب.

١ - Universalis, p.1009

٢ - جريدة النهار، العدد ٢٠٠٤/٣/١٩.

في الخطاب الأمازيغي: وجهة نظر نقدية

ويغادروا إلى الأبد، وليستقروا بفلسطين أو العراق أو أفغانستان، التي هي مواطنهم الروحية، مادام المغرب يستحيل أن يكون هو فلسطين أو العراق أو أفغانستان [!]^(٤)

أقل ما يُمكن أن يوصفَ به هذا الخطابُ هو الإقصائية والتلويح بما لا تُحمد عقباه؛ أي المطالبة بإعلان المغرب مملكةً أمازيغيةً، والتنكر التام للانتماء المتعدد للمغرب - وأعني إلى العروبة والأمازيغية والإسلام. وإن من يقرأ الكلام السابق لا يمكن أن يصدق صاحبه وهو يتحدث في سياق آخر مع مجموعة من مناضلي الحركة الأمازيغية الموقَّعين على «البيان الأمازيغي» سنة ٢٠٠٠، وورد فيه: «نحن الأمازيغ إخوانُ العرب حيثما قطنوا، بحكم انتمائنا إلى الأمة الإسلامية، وبحكم الأواصر القوية التي تربطنا بهم، وبحكم التاريخ المشترك المطبوع بالتآزر في السراء والضراء، نقاسمهم آمالهم وآلامهم، ونناصرهم في كل قضية عادلة. أما مواطنونا المغاربة الذين يعتزُّون بعروبيتهم، كما نعتزُّ نحن بأمازيغيتنا، فنحن وإياهم ذاتٌ واحدة. لا ينبغي أن يُفخَّر منا ولا منهم بالنسب أحدٌ، لأنَّ الاعتداد بالأرومة دليلٌ على الخمول وتحايلٌ من أجل نيل الرفعة والجاه والمال دون جهد ولا عمل.»^(٥)

وكثيراً ما سمعنا أنَّ العربية مفروضة على شعب المغرب الذي هو في جملته شعب أمازيغي ولا علاقة له بالعربية والشرق. يقول أحدهم: «إنَّ الصراع في بلدنا يدور بين ما هو معاش وبين ما هو يوتوبية مأسسة. العربية ليست لغةً أيَّ أحد. وتعلُّمها يمرُّ عبر الإكراه المدرسي...»^(٦)

لكنَّ السيد أخياط لم يتساءل عن عدد المتكلمين بالأمازيغية، فالحال أنَّ لا أحد يتكلم بها بل بالإسبانية؛ على أنَّ الأهمَّ هو أنَّ هذا الخطاب يتناول الأمازيغ وكأنَّهم وحدهم أغلبيةُ السكان، ولا حديث عن المكوَّن العربي إلى جانبهم. بل الأغرَب هو أن يمتدَّ وطنُ أمازيغ المغرب، في تصريح أخياط، من شاطئ الأطلسي إلى سيوة غرب مصر. فما قوله، إذن، في عرب المغرب، إلى أين امتدادهم؟ الواقع أنَّ مقتضى هذا الخطاب هو ألاَّ وجود للعرب في المغرب؛ ويقول أحدُ المتشددين الغلاة: «كل المغاربة أمازيغ.»^(٧) ولكننا نشير إلى أنَّ أكثر الباحثين يقدِّرون عددَ الأشخاص الذين يتحدثون الأمازيغية لغةً أولى بـ ٤٠٪ (غالان)^(٨) أو ٤٥٪ (بوسكيه)^(٩). وحينما نستند على هذا، لا يمكن المرَّة إلاَّ أن يندمَّش أمام خطاب المناضلين الأمازيغيين الذين يتحدثون عن الهوية الأمازيغية للمغرب وكأنَّها هويةٌ كلِّ المغاربة. هذا الخطاب أدعوه كلياً لتجاهل التعدد الهوياتي في المغرب تجاهلاً تاماً ولاعتباره العربية مجرد كُسور قابلة للإهمال. فلنتأمل قول أحدهم: «وأول ما ينبغي على السُّلطة بالمغرب القيامُ به، حتى لا تبقى رهينةً لابتزاز التيارات القومية والإسلاموية، هو الانسحابُ مما يسمى 'الجامعة العربية' التي لا وجود لها على مستوى الأثر والفعل والنتائج، والإعلانُ رسمياً ودستورياً على أنَّ المغرب مملكة أمازيغية. أما هؤلاء الذين يُعطون الأسبقية لمشاكل الشرق على المشاكل الداخلية للوطن، فما عليهم - حتى يكونوا منطقيين مع أنفسهم - إلاَّ أن يرحلوا عن المغرب

١ - Mohamed Boudhan, "Tmazight entre le culturel et le politique," in *Amazighité, debat intellectuel* (Rabat: Centre Tarik ibn Ziad, 2002), p. 11.

٢ - Lionel Galland, "les Berbères," *Universalis*, p 1009.

٣ - G.H. Bousquet, *Les Berbères* (Paris: PUF, 1967). p. 19.

٤ - «لا لممارسة الابتزاز على المؤسسة الملكية باسم فلسطين»، في جريدة تاويزا، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١١.

٥ - بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، مارس ٢٠٠٠.

٦ - موحا مخلص، «العربية الرسمية رمز لأپارتايد لغوية مقبلة»، جريدة أكرار العدد ١٢٨، ٢٠٠٤، ص ٧.

لا يمكن المرء إلا أن يندهش أمام خطاب المناضلين الأمازيغيين الذين يتحدثون عن الهوية الأمازيغية وكأنها هوية كل المغاربة

الأمازيغية، والباحث الحضيف حسن أوريد، الناطق الرسمي باسم القصر الملكي. يقول الأول: «ليس هناك تناحر بين الأمازيغية والإسلام والعربية بتأنا؛ فكلها مكونات أساسية تشكّل هويتنا الوطنية. علينا أن ننظر إلى العلائق بين هذه المكونات نظرة مستقبلية مؤسّسة على روح المواطنة والتسامح.»^(١) ويقول الثاني: «إن للمغرب لغتين وطنيتين، لا ثالث لهما، هما العربية والأمازيغية. وإن مقتضى الوحدة يفرض أن تكون لبلدنا لغة رسمية واحدة، وأرى أنها اللغة العربية.»^(٢) وقد هيج هذا التصريح الأخير المناضلين الأمازيغيين وأثار حفيظة حملة الإيديولوجيا الشمولية أو الكليانية، فتوجّهوا إليه عبر الصحافة متسائلين إن كان يعبر عن رأي شخصي أم أنه يمرر رسالة لجس النبض!

ومن مظاهر هذه الانغلاقية في خطاب الإيديولوجيين الأمازيغيين تعصّبهم لاستعمال الحرف اللاتيني في كتابة الأمازيغية. وقادهم هذا الهياج إلى شن حملات مسعورة على الحرف العربي الذي جرّده من تسميته لكي يضعوا له تسمية «الحرف الآرامي»، نكائية في العرب وإنكاراً لحقيقة كون الحرف العربي حرفاً نبطياً من حيث الترتيب التاريخي. وسهّل عليهم هذا الفوران العاطفي المطالبة بكتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، الذي نعتوه بـ «الحرف العالمي» أو «الكوني».

ولقد كان يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٢ حاسماً في التبنّي النهائي لاستعمال الحرف اللاتيني خلال الاجتماع الوطني للجمعيات الأمازيغية وصدور «بيان مكناس»، الذي دعا إلى وصف الحرف اللاتيني بالحرف العالمي، ودعا إلى إدراجه في التعليم العمومي وتقعيده ومغيرته كحرف رسمي للتدريس والكتابة. وحلّ أعضاء المجلس الإداري للمعهد المسؤولة التاريخية في الدفاع عن جميع الاختيارات الاستراتيجية المنبثقة عن الحركة

صحيح أن مثل ذلك الكلام الانفعالي ليس له أي أثر علمي، ولكن ما تروّجه الصحافة موجّه إلى العامة المستهدفة بالتحريض والتعبئة. ومثل هذا الرسائل الدعائية يُمكن، بتواتره وشيوعه، أن يعبث بالعامة ويقودها عبر المسارات العدمية وغير الإنسانية. ويؤكد الفكرة نفسها صحافي آخر مشهور يمثل هذه التدخلات المحمّلة بالنعرة العرقية: «أول خطوة يفرضها هذا القطع مع الإرهاب الذي يأتينا من المشرق هو الاعتراف الكامل والدستوري والشجاع بالهوية الأمازيغية للمغرب، والإعلان رسمياً أن المغرب مملكة أمازيغية؛ مع ما يرافق ذلك من رد الاعتبار للأمازيغية كلغة رسمية للدولة المغربية، ووضع حدّ نهائي صريح، وشجاع كذلك، للتعريب الذي دمّر عقول أبنائنا وحوّلهم إلى قنابل موقوتة يفجرها الوهابيون عن بعدٍ كلما أرادوا ذلك.»^(٣)

وعليه، فإن العربية مرفوضة، في هذا التصوّر، لتوهّم احتلالها مكان الأمازيغية؛ والإسلام مرفوض لأنه منقول عبر اللغة العربية. ولكن هل المطالبة بالانفصال عن الشرق، وبتطبيق اللغة العربية والإسلام والجامعة العربية، واستبدال اسم المغرب العربي بأخر غير عربي؛ هل كل هذا مبرّر من مواقع الدفاع عن الهوية الأمازيغية؟ هل يليق بالأمازيغ إعلان العداء للعربية، وهي لغة نصف ساكنة المغرب؟ وعلى من يراهن المناضلون الأمازيغ لحماية الهوية الأمازيغية؟ لمن ستدرّس الأمازيغية اليوم وغداً؟ أليس العرب في المغرب، في النهاية، هم حماة الأمازيغية، كما كان الأمازيغ - وما زالوا - حماة العربية؟

والملاحظ أننا حينما نتبع من مجالات تداول الخطاب النضالي ونقترب من المتكلمين من مواقع الكفاءة العلمية والسياسية والإدارية، نواجه خطاباً معتدلاً ورزيناً ومتسامحاً. وهذا ينطبق على كلام د. أحمد بؤكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة

١ - في جريدة، تاويزا، ع ٨٥، ماي ٢٠٠٤، ص ١٩.

٢ - «الأمازيغية والإسلام والعربية كلها مكونات أساسية في هويتنا الوطنية»، (حوار) في جريدة التجديد، فاتح يناير ٢٠٠٤، ص ٥.

٣ - في جريدة تاويزا، ماي ٢٠٠٤، ص ١٩.

في الخطاب الأمازيغي: وجهة نظر نقدية

الفاضلة فوق كل اعتبار، أرى حقَّ الأمازيغي يتلخَّص في الغالب بدعوى لا علاقة لها إطلاقاً بمطالب الأمازيغيين الشرقيين»^(١). ولكنَّ الأدهى هو تشويه الوقائع من قبيل «اختلاق» أصول للأمازيغية غير الحامية السامية، والسعي إلى تطهير الأمازيغية من كل الملامح التي تذكِّر بهذه الأصول المشتركة مع العربية. والحقُّ أنَّ المعجم العربي الذي وجدَّ له امتدادات في الأمازيغية ليس ناتجاً عن الآثار العربية المرافقة للفتوحات الإسلامية، التي يتوهَّمها المناضل الأمازيغي، بل إنَّ تاريخ تلك التأثيرات والتواشجات العائلية أقدم مما يتوهَّم. فلنتأمَّل قول بونسكيه:

«لقد طُرح السؤال منذ زمنٍ عما إذا كانت اللغة الأمازيغية الوحيدة الباقية من مجموعة من اللغات التي تعرضتْ كلها للانقراض، أم أنها تحتفظ بأواصر قرابة مع لغات أخرى معروفة ممتدة أو حية. لقد طُرحَتْ في الواجهة أنواع من الأفكار التي لا تحظى بالقبول (مثل قرابتها مع اليونانية أو الباسكية أو اللغات القوقازية) والتي لا تتسم بأية أهمية غير غرابتها. إنَّ الأطروحة الأكثر جدية، التي تتمتع في نظر البعض باليقينية، والتي عُولجتْ منذ زمن بعيد، هي أنَّ الأمازيغية قد تشكَّل فرعاً من اللغات الحامية - السامية... ومن جهة أخرى فإنَّ عدداً كبيراً من جذور الكلمات مشترك بين اللغتين. كذلك هو الحال بالنسبة إلى الطوارقية. والحال أنَّها اللغة الأقل تأثراً بالغزو اللغوي العربي. ولا يتعلَّق الأمرُ هنا بالافتراض المتحقق في عصر متأخر، إذ إنَّ الكثير من هذه الجذور تمَّ استعمالها في نقائش تعود إلى أكثر من ثمانية قرون قبل الغزو العربي»^(٢).

هذه الأواصر العريقة لا ينبغي أن تُترك لعبث أيِّ كان؛ فالأمر يتعلَّق بذاكرة لغوية عميقة وغائرة في التاريخ السحيق، ذاكرة مشتركة بين العربية والأمازيغية. فلننصتْ إلى أصداء هذا الرنين: كلمات أمازيغية في العمود الأول، وفي المقابل الكلمة العربية أو شرحها وتأويلها المعجمي. ولننظرُ إلى التقاطعات المدهشة ما بين الصنفين:

الأمازيغية وتنظيمات المجتمع المدني المساندة لها»^(٣) وغني عن البيان أنَّ ما يقدِّم لغةً ما ليس «الحرف»، بل ما يُرصد لها من إمكانيات مادية ومن مجموعات بحث ومختبرات ومشاريع ابتكار وخلق تُندرج ضمن مخططات عامة للدولة في كل المجالات. وكلُّ هذا لا يتسنى إلا للدول ذات المشاريع الكبرى المؤهلة لمنافسة الدول المتقدمة في شتى المجالات، ومنها مجالات الابتكار العلمي. ولا يبدو لي أنَّ الحرف اللاتيني، حتى لو سميناه «عالمياً» أو «كونياً»، قادرٌ - مجرد تسميته - على اجتراح هذه المهام، وعلى النزال الميداني.

وعلى كلِّ حال فإنَّ التحزب العاطفي للغرب، عبر الدعوة إلى الانفصال عن الشرق العربي والإسلامي، دون أدنى مراعاة أخلاقية لعواطف المواطنين المغاربة المتعاطفين مع مَنْ يشاركونهم اللغة والدين والتاريخ والتطلع إلى المستقبل، لهُو عملٌ يستأنف مشروع الغزاة الفرنسيين الذين عملوا بكلِّ ما أوثوا من قوة وذكاء لفصل البربري (أي الأمازيغي) عن العربي حتى يتمكنوا من الاستفراد بكليهما وتيسر لهم سبل الهيمنة. إنَّ «تشجيعهم» الأمازيغية لعمَلٍ مشبوه؛ وكذلك اعتبارهم البربر أو الأمازيغ ذوي علاقات بالباسك أو السلَّت. ولو كان الفرنسيون يُعطفون حقاً على اللغات المحلية أو الهامشية لوجَّهوا ذلك العطف إلى لغاتهم المهْمُشة مثل الباسكية والكورسيكية والبروتونية. ألا يمثل دفاعهم في المغرب عن الأمازيغية، وتكريم أفواه الباسك في الوقت عينه، سلوكاً منحطاً من الناحية الأخلاقية؟

على أنَّ المناضل الأمازيغي الذي يلطِّخ مَطْلَباً شريفاً، مثل إعادة الاعتبار للغة والهوية الأمازيغية بالتعلق ببعض الأوهام الإيديولوجية الاستعمارية، إنَّما يساهم في عرقلة تسوية مثل هذه الملقَّات بحكمة. ولقد سبق لي أن نَبَّهت على هذه المزالق الاستثنائية: «إنَّني، كأمازيغي أضغ الانتساب إلى الإنسانية

١ - www.attajdid.ma

٢ - الدكتور محمد الولي، «الموضوعات الحجاجية الكبرى في المغرب»، في مجلة علامات، العدد ١٩، المغرب، ٢٠٠٣، ص ١٣٦ - ١٣٧.

٣ - G.H. Bousquet, "Les berbères," op cit., 1967. p. 21-22.

لو كان الفرنسيون يعطفون حقاً على اللغات المحلية أو الهامشية لوجهوا ذلك العطف إلى الباسكية والكورسيكية والبروتونية

لمقاومة العرب «العدو المشترك»؟ لقد قام أحد «مناضلي» الحركة الأمازيغية خطيباً في الكنيسة الإسرائيلية قائلاً: «نحن وإياكم نواجه عدواً واحداً، هو العدو العربي المشترك.»^(٢) فيا لها من ردود فعل منحطة تلك التي تناصر الصهيونية نكائيةً في العرب والعربية؛ إنها أحط أسلوب للدفاع عن الهوية الأمازيغية.

وقد عبّر أحد الإسلاميين عن هذا الموقف حينما قال: «هناك اليوم ترويحٍ لخطاب أن العرب مستعمرون للمغرب، ولخطابٍ عدائيٍّ عنصريٍّ تجاه اللغة العربية. وأخشى أن يكون تبني دعوة الفصل بين الدين والسياسة المقصود منه إبعاد العربية، بحكم أنها هي الوعاء الذي مرَّ عبْرَه الإسلام إلى المغرب والعكس صحيح... إننا نلامس تصاعد خطابٍ عنصريٍّ، الهدفُ منه إرباكُ الإجماع الوطني وخلقُ مشاكل عرقية داخل المغرب.»^(٣)

الملاحظ في الخطاب الهوياتي الأمازيغي أن الجزء الأكبر منه لا ينصب على الهوية حقاً، بل ينصرف إلى الحط من العرب والعروبة والإسلام وإلى تملُّق الغرب وفرنسا بالخصوص، بل والصهيونية. وإنني كأمازيغي أجد لغتي الأمازيغية تتلخخ في كل لحظة عبر خلطها بهموم لا علاقة لها بالهوية. بل أجدني أتألم من كون الأمازيغ المعرضين لكل أنواع المعاناة (البطالة) الأمية، الفقر، التهميش، هدر الكرامة الإنسانية) لا يحظون من المناضلين الأمازيغيين بأدنى اهتمام أو عناية، بمعنى أن البعد الاجتماعي يكاد يغيب في هذا الخطاب.

محمد الولي

أستاذ التعليم العالي في البلاغة والنقد. من مؤلفاته: الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي. له عدد كبير من الترجمات في النظرية الشعرية.

المقابل العربي أو شرحها

مِدْوَد
ما يُؤْكَل في المساء
دمنة
أنتى
باب (ربما لأنها توارى)
غطاء (لأنه يوارى)
السقوط أو الوطء
تبعه، أُرِدْفه
الكذب (من الخرق)
ينظر ملياً (من المقلّة)

الكلمة الأمازيغية الريفية

أَرْمَدُوْدُ
أَمْنَس
أَدْمَنْتُ
تَوَّهَتْ
تَوَّرَتْ
شَوَّرَتْ
وَطُ
يَرْدَفُ
أَخْرَقُ
يَسْمَفُّ

والواقع أن هناك سجلاً طويلاً من هذا الجنس من الكلمات المتقاطعة مع أخواتها في العربية، وهي تمثل ذلك الإرث المشترك والذاكرة الجماعية التي تستظل بالأصول السامية^(١). وإن المحاولات المحمومة الآن لتطهير الأمازيغية الريفية من هذه الكلمات ستؤدّي في الأجل المنظورة إلى طمس تاريخ هذه اللغة ووشائجها باللغات التي ترتبط بها في شجرة اللغات السامية. والحق أن إبطال هذا التاريخ سيجعل من هذه اللغة كياناً لقيطاً عديم الأبوة التاريخية والأمومة المشتركة مع عديد من اللغات الحامية السامية.

على طريق طرح إنساني

إذا كانت الأمازيغية قضية عادلة، فلماذا تلتطخها بشتم العروبة؟ ولماذا النكائية في الشعب الفلسطيني؟ ولماذا شدُّ الرِّحال إلى الكيان الصهيوني وعرضُ الدخول معهم في تحالف

١ - يذهب أ. روسلير O. Rössler إلى حد إدماج الأمازيغية ضمن الفرع السامي الذي تُعتبر العربية جزءاً منه، ويبيّنها عن موقعها الشائع بين المصرية القديمة والقبطية. نقلاً عن ليونيل غالان في «Les berbères» في الموسوعة Universalis.

٢ - المقرئ الإدريسي أبو زيد، مجلة الفرقان، العدد ٤٩، الدار البيضاء، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

٣ - حوار مع مصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري، في جريدة الصحافة، ٢٢ - ٢٩ يناير ٢٠٠٤، ص ١٩.

□ العربي بيلوش

الليس في مفهوم إدماج الأمازيغية في النظام التربوي، إذ لا يميّز بين تدريسها كلفة، وبين التدريس بها. والأمر يختلف بالنظر إلى الاختيارين.

فإذا كان المقصود بالإدماج تدريس اللغة الأمازيغية، فإنّ السؤال المشروع سيكون كالتالي: عن أيّ أمازيغية نتحدث؟ أهي تشلحيت، أم تمازيغت، أم تريفيت؟ وأما إذا كان مفهوم الإدماج يعني التدريس باللغة الأمازيغية، فإنّ السؤال هو: مَنْ سيُدْرَسُ بها؟ هل سيقترن الأمر على المتعلم الناطق أصلاً بالأمازيغية، لما لذلك من انعكاس إيجابي على تطوير قدراته الإدراكية والمعرفية، أم أنّ التدرّس سيُشْمَلُ كذلك غير الناطقين بها؟

بالنظر إلى السؤال الأول، يبدو أنّ اللغة الأمازيغية، بوضعها الحالي، لا تزال في حاجة إلى دراسات تركيبية ودلالية ومعجمية دقيقة. وبالتالي، فإنّ وضع برنامج لتعميمها في المدارس الوطنية يقتضي بدءاً تعبيرها حتى تصبح موحّدة - وهذه العملية لا يُمكن أن تتمّ بين عشية وضحاها.

أما إذا اعتُمدَ تدريسها انطلاقاً من لهجاتها الموزّعة عبر المغرب، فإنّ المتعلم المنتمي إلى الشمال سيتلقّى تعليمه الأولي بالريفية، والمنتمي إلى منطقة الجنوب سيتلقّى تعليمه باللغة الأمازيغية أو تشلحيت - وهو أمر يصعب معه إنجاز عملية التواصل بين سكان المنطقة الشمالية وسكان المنطقة الوسطى أو الجنوبية؛ الأمر الذي يحتمّ توحيد اللغة تركيبياً ودلالةً ومعجماً، والتقعيد لها، وتحديد خصائصها الداخلية لتتمكّن من إدخال مفاهيم حديثة.

فالحق أنّ الأمازيغية تعاني، كذلك، ضعفاً معجمياً يلاحظ خصوصاً في الحديث اليومي عن موضوعات معرفية معينة. ففي مثل هذه الحالات لا يُمكن المتحدّث الأمازيغي أن يسترسل في حديثه دون اللجوء إلى العربية أو الفرنسية لاقتراض مصطلح ما أو لتفسير ظاهرة علمية معينة. وهذا النقص لا يُمكن تداركه إلا بتحديد قيود تكوين الكلمات في الأمازيغية.

يلعب التعليم دوراً مهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم، إذ تُعتبر نسبة التمدرس ونسبة الأمية من المؤشّرات الأساسية للنمو الاقتصادي للبلد: فكلما انخفض معدّل الأمية وارتفع عدد المتمدرسين، ارتفعت وتيرة النمو. لذا، فإنّ كل سياسة تعليمية لا بدّ وأن تأخذ في الاعتبار، أولاً، الإمكانيات والوسائل البيداغوجية والثقافية لتطبيق أيّ برنامج تعليمي، وثانياً انعكاس ذلك على المتعلم وعلى الاقتصاد الوطني.

سنحاول، في هذه المقالة، تبيان بعض الإشكالات التي تُطرحها عملية تدريس اللغة الأمازيغية بشكلها الحالي، ومدى انعكاسها على النمو الاقتصادي الوطني.

مرت السياسة التعليمية في المغرب بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى اليوم. ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضي كان لا بدّ من إعادة النظر في النظام التربوي المغربي الذي أفرزته اللجنة الملكية المكلفة بالتربية والتعليم. وكان ممّا أقرّ ضرورة إدماج الثقافة واللغة الأمازيغيتين في المنظومة التعليمية المغربية، لتمكينها من لعب دورها كاملاً في التنمية المحلية والوطنية، وجعل المتعلمين ينخرطون بفعالية أكبر في مختلف مجالات الحياة، والإلمام بالبعد الأمازيغي للثقافة والحضارة.

ومنذ بداية السنة الدراسية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، بدأ تدريس اللغة الأمازيغية في ما يقارب ٣٠٠ مدرسة، ويتأطير ١١٠٠ مدرس. إلا أنّ هذه العملية ما زالت تُشهد عدة مشاكل بيداغوجية وعملية، أثّرت حولها نقاشات تداخل فيها الثقافي بالسياسي وبياليدولوجي، في معزل عمّا هو اقتصادي تنموي.

أولى هذه المشاكل تتمثل في مدة تدريب المدرّسين، إذ تم ذلك في وقت زمني قصير بالنظر إلى المهام المطلوبة منهم. كما أنّ عدد المدرّسين، الذي بلغ ١١٠٠، لا يكاد يغطّي كافة المتمدّسين على الصعيد الوطني، وهو ما قد ينعكس سلبيّاً على نتائج التدريس.

تتضاف إلى ذلك مشاكل أخرى تتعلق باللغة نفسها، من جهة، وبمتعلميها من جهة ثانية. فبخصوص اللغة، نجد نوعاً من

يبدو أن إدراج تدريس الأمازيغية ابتداءً من سنة ٢٠٠٣ كان اختياراً ارتجالياً تنقّصه الأرضية البيداغوجية والرؤية الواضحة

العربي بيلوش

باحث في اللسانيات، الرباط.

يضاف إلى هذه المشاكل الداخلية للغة مشاكل أخرى تتعلق بمتعلّم اللغة الأمازيغية في علاقته بوسائل تدريسها، التي يُمكن أن تعطلّ عملية التدريس. ونعني بالوسائل، أساساً، الخطّ المعتمد في ذلك. فبعد أن اعتمد «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» حرف تيفناغ لكتابة اللغة الأمازيغية، فإنّ المتعلّم - سواء الناطق بالأمازيغية أو غير الناطق بها - سيكون مجبراً على تعلم وتشفير ثلاثة أنظمة للكتابة: خط تيفناغ، والحرف العربي، والخط اللاتيني، على اعتبار أنّ تدريس الأمازيغية في المراحل الأولى سيكون للاستثناس وأخذ المعارف الأولى بلغة الوسط أو اللغة القريبة منه. وإلى جانب الأمازيغية سيُدرس في مرحلة موازية أو تالية اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، إضافةً إلى لغة أجنبية هي اللغة الفرنسية، لتتلوها الإنجليزية أو الإسبانية. عندها سيكون المتعلّم ملزماً بتشفير أنظمة الكتابة الثلاثة، بقواعدها وطرق رسمها، الأمر الذي قد يُحدث له تشويشاً على قدراته الاستيعابية، ويُعكس سلبيّاً على مسيرته الدراسية.

أما إذا كان المقصود بالإدماج هو التدريس بها، فإنّ الأمر يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت: لتعيير اللغة أولاً، بما في ذلك تحديد خصائص مفرداتها، وقيود تكوين الكلمات، من أجل إدخال مفاهيم وتصورات جديدة تُضاف إلى معجمها، ليتم، ثانياً، نقل المعارف والعلوم إليها. وهذه العملية لا يمكن أن تتم في ظرف سنة أو أقل، حتى لو توفّرت بعض الدراسات والبحوث الجامعية، لأنّ أغلب هذه الدراسات كانت مركّزة على لهجة منطقة معينة من المناطق المغربية.

لذا، يبدو أنّ إدراج تدريس الأمازيغية أو التعلّم بها في المنظومة التعليمية المغربية ابتداءً من السنة المدرسية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ كان اختياراً ارتجالياً، تنقّصه الأرضية البيداغوجية والرؤية الواضحة. وهذا ما قد ينعكس سلبيّاً على اقتصاد البلاد، الذي يخصّص نسبة مهمة من الميزانية العامة للتعليم، دون الوصول إلى النتائج المرجوة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنموي المنشود.

أنساق الهوية المغربية: البنيات والوظائف

□ جمال بندحمان

مقدمة

تتميز المجتمعات النشيطة بتشعب مكوناتها الثقافية. ذلك لأنها تعيد تشكيل ذاتها باستمرار، وفق ما تلميه الحاجات الحضارية والتحوّلات الفكرية والاختناعات الجماعية، اعتماداً على أليات تعاقدية تضمّن التفاعل وتُبعد القطيعة. ومن ثم، فإنها نسق دينامي يغتني بأنساقه الفرعية التي يُخضعها للمراقبة الذاتية المانعة للفوضى والعماء.

ينطبق ما سبق على المجتمع المغربي الذي عرّف تفاعل ثقافات متعددة (عربية وأمازيغية وأندلسية وزنجية ويهودية ورومانية وفينيقية...) لكنّ هذا التعدد لم يحلّ دون ضبط النسق لثوابته البنوية التي تُسمح له بالاستمرار والانتظام، إذ نواته الصلبة هي الإسلام والعربية مادام التعاقد حولهما ظلّ يتجدد عبر الأجيال والعصور. وعندما كانت الأمور تزيغ ببعض الفروع، كانت قوة النسق وفعاليته تعيدانه إلى رشده. وعليه، فإنّ النسق المغربي لم يكن مغلقاً، وهذا ما سمح له بتغذيات عميقة كانت تمكّنه من تجديد نشاطه؛ غير أنّه لم يكن نسقاً متسيباً، لأنّ ذلك كان سيعرّضه للتلاشي والعماء^(١) وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ دراسة مسار هذه الثقافة، والتحقيب لها، يتطلّبان استحضار المكونات جميعها، وتتبع حدود علاقتها بالنسق الشامل^(٢). لكننا سنقتصر هنا على الأمازيغية ومطالبها، وحدود تفاعلها مع أسس النسق. فما طبيعة هذه المطالب؟ وما خلفياتها؟ وما مستنداتها النظرية؟ وما موقفها من باقي مكونات الهوية

المغربية؟ هل تُعتبر نفسها نسقاً شاملاً أم فرعياً؟ وهل ترتبط بمشروع مجتمعي، أم تُترك للتطورات والصدف القيام بذلك؟ وما الأفاق التي ترسمها لنفسها؟ وما حدود دورها في ترسيخ أسسٍ ديموقراطية تُقبل بمبدأ التعاقد الراض للإكراه؟

يمدنا الخطاب الأمازيغي بنصوص تُسمح بالإجابة عن هذه الأسئلة ومحاورتها. فلقد مرّ بمراحل متعددة، انتهت به إلى الخوض في قضايا محددة، مثل اللغة وتغييرها وأبجدياتها ودسترتها وتعليمها. وهي قضايا تقنية في مظهرها، حضارية في مطلبها، لكنّها تستنزل بالفروع الوارفة للخطاب السياسي المطاطي والمتبس والقابل للأخذ بالنقيضين، في إطار برغماتية غير مبدئية مستعدة لتغيير اقتناعاتها العلمية من أجل ربح ظرفي يُرضي أطرافاً ولا يُغضب أخرى. لذلك سنعمل على دراسة مسار هذه المطالب ونتائجها، بهدف تأكيد اقترانها بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية والدينية، وافتقارها إلى تصور شامل يُربطها بمشروع مجتمعي متكامل يحقّق شعارها: «الوحدة في التنوع»^(٣).

تاريخ اللغة أو تمثّلات الماضي

يدعو الخطاب الأمازيغي إلى إعادة كتابة التاريخ العام، وتاريخ اللغة أيضاً، باعتباره تاريخاً مغيباً عن قصدٍ وسبقٍ إصرار. غير أنّ ذلك يُقرن بتمثّلات لا تُستندها الوقائع والمعطيات. ولعلّ ما يؤكّد ذلك هو السعي إلى كتابة تاريخ جديد بالاعتماد على

١ - أسس هذا التحليل مستمدة من نظرية الأنساق الدينامية التي نمثل لها ببعض المراجع مثل:

Bernard Waliser, *Systèmes et modèles, introduction critique à l'analyse du système*, Seuil, 1997.

- Gregory Bateson, *La nature et la pensée*, Seuil, 1984.

- Gerard Tournadre, *Le principe d'homogénéité*, Presse de l'Université de Paris-Sorbonne, 1988.

٢ - انظر الدراسات العلمية التي أنجزها محمد مفتاح والاقتراح الذي قدّمه لتحقيب التاريخ المغربي في: *التشابه والاختلاف، نحو منهجية شمولية* (المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦)، وفي: *التحقيب، القطيعة، السيرورة* (مشتورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٩٧، ص ٩٤).

٣ - لمعرفة إجراءات هذا الشعار يُرجع: ميثاق أكادير ٥ غشت ١٩٩١، ورسالة الجمعيات الثقافية الأمازيغية إلى الديوان الملكي بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٩٦ المنشور في أمزدي (٢ غشت ١٩٩٦).

الخطاب الأمازيغي يقدم التاريخ باعتباره تهميشاً مقصوداً للأمازيغيين، وهذا حكم لا تؤيده المعطيات والوقائع

إيديولوجيا يكتنفها اللبس. غير أن هذا التحقيب لا يخضع لأساس منهجي مضبوط، إذ هو يدمج عصوراً وأزمنة في حبة واحدة. لذلك نجده مرفوقاً بصيغ احتمالية (مثل «ربما»)، أو استدلالية (مثل «فيما أن التمدن كان بطيئاً»...). وقد انتقد عبد الله العروي،^(٣) منذ زمن، هذه المنهجية التي تبناها مؤرخون استعماريون، فقدّموا ما اعتقدوه حقائق لم يعملوا على تنسيبها أو تأكيدها بالحجة والوثيقة.

وإذا تجاوزنا الأساس المنهجي، وبحثنا في مضمون الخطاب، وجدنا أحكاماً تحمّل عدة دلالات. فالمرحلة الثانية من «استعراب المغرب» تقدم هكذا: «دشن هذه المرحلة، عن غير قصد، عبد المومن الموحدى باستقدامه إلى المغرب [الأقصى] القبائل العربية التي كان الفاطميون، من قبل، قد أباحوا لها غزو إفريقيا انطلاقاً من الصعيد المصري»^(٤) وتوصف المرحلة الرابعة بكونها كانت تَهْدِفُ إلى «طمس المعالم الأمازيغية في النسق الحضاري المغربي»^(٥) وهكذا «أصبح الأمازيغيون، لأول مرة في تاريخهم الإسلامي، يشعرون بأن هناك إرادة غير إرادتهم الذاتية تدعوهم إلى الاستعراب بالحجة العرقية الملقوفة في لفائف الحجة الدينية»^(٦) ولقد كان لهذه التصورات أشباه ونظائر، بل كان بعضها أكثر غلواً في تأويلاته. ولنا أن نحكم على أقوال مثل هذه: «وقد برهنت العقود الأربعة المنصرمة على أن التعريب لا يرمي إلى مواجهة اللغة الفرنسية ذات الهمينة في الإدارة ومجالات الاقتصاد والتعليم التقني. ذلك لأن تعريب أسماء الأماكن والساحات العمومية التي تحمّل في الأصل أسماءً أمازيغية، ومنع أسماء المواليد الأمازيغية في مكاتب الحالة المدنية، ورفض شهادة المواطنين بالأمازيغية... كل هذا لا

مصادر اعتمدت بدورها تأويلات تفكيكية، وحوّلت نتائجها إلى حقائق مؤكدة. ومن يقرأ كتاب د. محمد شفيق لمحّة عن ٣٣ قرناً من تاريخ الأمازيغيين^(١) يجد هذه المراجع بارزة دون الشك في ما تقدمه، أو دون اعتبارها مجرد اجتهادات محكومة بمقاصد أخرى. هكذا يصبح شارل دوفوكو ومارسي وباسي وغيرهم حجة، لا مجرد قراء ارتبطوا بمشروع استعماري ذي أهداف معلومة. ولنا أن نقد ما الذي سيحدث مستقبلاً حيث ستتحول هذه الكتابات إلى نماذج «مطلّعة» على حقيقة الأمازيغ ولغتهم، إذ التاريخ «عالم ممكن» من بين عوالم أخرى: فما أنجزه الإغريق في مستعمراتهم بليبيا (من القرن التاسع إلى القرن السابع ق. م)، والفيقيون بقرطاجة وسواحل إفريقيا الشمالية، ومخلفات الرومان، كل ذلك يصبح إنجازاً أمازيغياً. والهدف: التأسيس لتاريخ مجيد سابق على الإسلام بهدف تأكيد مبدأ «الهمينة» البعدية و«المحو المقصود».

وفق هذا المنظور، يصبح تعريب المغرب «استعراباً»، ويصبح ما قام به المرابطون والموحّدون والمريونيون انعكاساً للعبقرية الأمازيغية ويُغيب دورهم في تعريب المغرب أو يُؤوّل تأويلات مغرضاً وضبابياً. فلقد قسّم د. شفيق مراحل «الاستعراب» إلى أربع^(٢) هي: المرحلة الأولى التي استغرقت عهد الأدارسة والمرابطين والعقود الأولى من عهد الموحّدين؛ والمرحلة الثانية التي تبتدئ بعهد عبد المومن الموحّدي وتنتهي بمطلع القرن العشرين؛ والمرحلة الثالثة التي تبتدئ مع مطلع القرن العشرين، حيث اتُخذ الاستعراب وسيلة ثقافية لمقاومة الاستعمار؛ والمرحلة الرابعة، وهي مرحلة الاستقلال، حيث تسارع الاستعراب وأصبح التعريب مقصوداً في نطاق

١ - محمد شفيق، لمحّة عن ثلاثة وثلاثين قرناً من تاريخ الأمازيغيين (منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ٢٠٠٠).

٢ - المرجع نفسه، ص ٨٨ - ٩٧.

٣ - عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب (المركز الثقافي العربي).

٤ - محمد شفيق، مصدر مذكور، ص ٩٠، ٩٤.

٥ - المرجع نفسه. قارن هذا الحكم بالحديث عن عبد المومن الذي عرّب عن غير قصد، كي تلاحظ وجه التناقض.

أنساق الهوية المغربية: البنيات والوظائف

الدور الذي قامت به الدول التي حكمت المغرب، أو ما قام به علماء متنوّرون مثل المختار السوسي، أو عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي والعربي تيسي بالجزائر. فالعربية لم تحارب اللغات الأخرى، بل نافستها في سوق رمزية تُضمّن البقاء للفعالية المقتربة بحاجات الناس التواصلية والروحية. والأ فكيف نفسّر استمرار الفارسية والتركية والأردية والأمازيغيات أيضاً؟ ومن يستطيع تأكيد ما يروّج عن «المكر» الذي يستبطن الناطق بالعربية؟ بل يصبح الموحدون والمرابطون جزءاً من ذلك، ولن تشفع لهم أمازيغيّتهم، لأنّ الكلّ - بحسب هذا التصور - ساهم في «التأمر» على الأمازيغية. ولكن كيف يتأمر الجسد على أعضائه؟ وكيف يعلّل القول بأنّ حركة التعريب كانت مشروع حركة وطنية ولّت وجهها صوب المشرق - وكأنّها حركة تأمرية مشكّلة من أعراق وطوائف، تُخدم مصالح أجنبيّ وأفدٍ محمّل بالضعينة وجشع الهيمنة وثقافة المحو، لا حركة مجتمعية نابعة من عمق التاريخ المغربي ذي الهوية المركّبة، التي تفاعلت عبر العصور وامتزجت فيها الأصول؟

عقدة اللغة

إذا كان ما حدّدناه في الفقرات السابقة يحتاج إلى استدلال من قبيل من ادّعاءه وجنى منه نتائج مرحلية، فإننا سنسلك مسلكاً آخر يبيّن أنّ الحديث عن اللغة وحرف الكتابة ليس سوى المدخل الأمثل لمطالب أخرى؛ بل إنه دعوة إلى إعادة تأسيس تاريخ آخر يرد الاعتبار إلى من أدرجوا خارج «أمة التقوى». وكما يكون كلامنا معللاً لنقرأ ما كتبه عبد الله بونفور بعنوان «عقدة اللغة»، حيث تحدّث عن تجربتين معارضتين للفتوحات الإسلامية، يقدمهما الاتجاه النبتي من خلال نموذج كابس (تونس)، ونموذج الدولة البورغواطية بالمغرب: «هكذا استطاعت دولة

يُمكن أن يمسّ في شيء لغة فولتير وينال من حظوتها لدى المغاربة، بمن فيهم دعاة التعريب الأكثر تطرفاً.»^(١)

وقد يبدو هذا التحليل واقعياً لأنّه يقدّم وقائع يومية ويستند إلى ثقافة «حقوق الإنسان» ومشتقاتها؛ لكنّه عندما يُربط بالحكم على الأمازيغيين يصبح غير ذلك. بل إننا نجد معجماً وتركيباً مثيرين يتحدثان عن «قومية أمازيغية» و«أمة أمازيغية» و«تقرير المصير»^(٢) ضمن كتابات أخرى تُعتمد - أحياناً - على استعارات تُضمّر أكثر مما تُعلن، مثل «حرب الحرف» أو «معارك فكرية».

يقدم التاريخ، إذن، باعتباره تهميشاً مقصوداً للأمازيغيين؛ وهذا حكم لا تؤيده المعطيات والوقائع؛ فالدول التي حكمت المغرب كانت أمازيغية بالأصل أو بالتنشئة، واختياراتها الفكرية واللغوية لم تكن موجهة من أحد، بل كانت اختيارات استراتيجية محكومة بما يخدم الهوية الدينية ويقويها - والظاهر أنّ الحرف لم تُشهر على أي لغة من لغات هؤلاء الأمازيغيين. كما أنّه لم يتمّ التضييق على استعمالها، ولم تحلّ دون التوغّل أو التواصل بالنسبة للعرب الداخلين أو المستوطنين على الإطلاق.^(٣) وهذا يعني أنّ الاستنتاجات التي تقدّم حول علاقة العربية بالأمازيغية تحتاج إلى ما يؤكدها، لأنّ العكس يجعلنا نتساءل عن مسوغات الانتقاد الذي تتعرض له لغة الأمة وفق سجالات لم يشهد تاريخ الغرب الإسلامي مثيلاً له. إذ لم يُشرف الأمازيغيّ العربية لأنها لغة عرق، بل لارتباطها - في تمثلاتهم الذهنية - بالقرآن الكريم؛ وهو شيء يُمكن أن نفهمه في ضوء مقارنتنا له بما حدث لدى شعوب أخرى أصرت على الارتباط بالحرف العربي، والاحتفاظ ببنيات لغاتها الصوتية والمعجمية والتركيبية والدالية دون أن ترى في الأمر ارتباطاً وخضوعاً لهيمنة المجال العربي. وهو ما يُمكن أن يفهم أكثر باستحضار

١ - أحمد عصيد، الأمازيغية في خطاب الإسلام السياسي (منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي)، ص ١٠٥.

٢ - انظر على سبيل المثال العالم الأمازيغي (١٨ أكتوبر ٢٠٠١)، و(٣٠ نونبر ٢٠٠٢)، و(سبتمبر ٢٠٠٢)، و(٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢).

٣ - محمد القبلي، «حول جذور الوضع اللغوي الحالي بالمغرب»، مجلة المناهل، ع ٦٢-٦٣، ٢٠٠١، ص ٨٦.

العربية لم تحارب اللغات الأخرى، بل نافستها في سوق رمزية تضمن البقاء للفعالية المقترنة بحاجات الناس التواصلية والروحية

لحقائق التاريخ. فمن يعرف اللغة التي كُتِبَ بها البورغواطيون؟ ولماذا يقارنُ كتابُهم (بلغتهم!) بكتاب المسلمين (القرآن الكريم)؟ ولماذا الحديثُ عن فعل التنزيل («نزلَ على صالح، بالطبع، قرآن...»)؟ إنها التساؤلات التي تستنبطن أجوبتها. ولذلك نؤكد أن اللغة ليست إلا أداة لصياغة العقليات، وأن الخلفيات غير المباشرة قد تساهم في خلق وتوجيه تصورات تخالف ما استقرَّ عليه رأي الأمة.

وإذا انتبهنا إلى جذور هذا النقاش احتطنا من كل النتائج المحتملة: فالمسألة لا تتجاوز حدود الفترة الاستعمارية التي خلقتُ شرحًا لغويًا جيئشت له المنظرين، وغلفته بغلاف المعرفة العلمية. ألم يقل ليوطي: «إن اللغة العربية تمثل في أعين هؤلاء البربر ما حاربوا ضده منذ ثلاثة عشر قرنًا، أي الاندماج العربي»^(٢)؟ أو لم يربط بين العربية والإسلام بقوله: «ليس علينا أن نعلم العربية لجموعات من الناس استغنوا عنها دائمًا. إن العربية عنصرٌ أسلمة، لكونها تُلَقَّن في القرآن...»^(٤) بل إن إحدى دورياته الموجهة إلى رؤساء الجهات تؤكد ضرورة «تدجين الأهالي، والمحافظة بكيفية غير مثيرة للانتباه - مع مراعاة الصرامة اللازمة - على الفروق اللغوية والدينية والاجتماعية القائمة بين بلاد المخزن المسلم والمغرب، والجبل البربري المتدين بكيفية وثنية والجاهل باللغة العربية.»^(٥)

إن الغاية من سرد هذه النصوص هي التذكير بأسس مشروع استعماري ينبغي ألا تنسينا رهانات اليوم طبيعته وأهدافه. وهي نصوص لم تنتحلها الحركة الوطنية، بل وثقتها مؤرخون غربيون، واستند إليها آخرون ليخرجوا باستنتاجات مثل: «ومن أجل تثبيت التلاميذ من البربر في قبائلهم وحمايتهم لحظة وصولهم

أمازيغية حقيقية أقيمت على أساس كتاب مقدس مكتوب بالأمازيغية أن تدوم أربعة قرون في السهول الأطلسية بالمغرب. ويتبين من خلال هاتين التجربتين أن الهدف كان إنشاء دولة خلافة... مع النهوض باللغة الأصلية التي هي اللغة الأمازيغية كلغة دولة وعبادة.»^(١)

تُقرن اللغة، إذن، بمشروع دولة تُحصر في الدولة البورغواطية بخلفياتها التي تناولتها كتب التاريخ، حيث تتحول إلى نموذج إيجابي يخدم مقومات هوية مفترضة. هذا الموقف نجده بوضوح أكثر في نص يقول:

«وقد نزلَ على صالح، بالطبع، قرآنٌ باللسان البربري، يشمل ثمانين سورةً مقابل أربعة عشرة ومائة بالنسبة لمنافسه ونموذجه العربي. ومثلما لاحظنا سابقًا، فإن القرآن المنسوب إلى صالح يُفتقر كليًا إلى الأصالة إذا حوكم بعناوين بعض السور (أيوب، يونس، فرعون، ياجوج وماجوج، العجل، الحنش... الخ) وبالمقتضيات التي احتفظ لنا بها البكري. وتقع أهميته في مكان آخر: ذلك أن صاحبه كان مضطلعًا بلغات البربر التي يعرف منها أكثر من لسان. ومن ثم، كان نصه ينافس القرآن، ليس بمضمونه فحسب، وإنما بإتقانه أسلوبه كذلك. ولم يكن بإمكانه ألا يضع في اعتباره خصوصيات مختلف ألسنة الناس الذين كان موجهًا إليهم، بل اقتضى أن يصاغ ضمن لهجة مشتركة بهذا القدر أو ذاك بين مختلف القبائل المجتمعة في مملكة تامسنا، والتي لم تكن من نفس الأرومة الإثنية. وعليه، لو أن التجربة نجحت كليًا، لتوفر البربر، دون شك، على لغة وطنية موحدة.»^(٦)

لا نحتاج إلى توجيه القارئ إلى العبارات الدالة التي تُقرأ بمضمراتها، إذ تحمّل لغة التمني والانبهار مضمونًا مخالفًا

١ - عبد الله بونفور، مجلة الهوية، ع ١٠، ١٩٩٧، ص ١٥.

٢ - محمد الطالبي، البورغواطيون في المغرب (الدار البيضاء: تانسيفت)، ط ١.

٣ - انظر ذلك في: محمد الأوراعي، التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج الاجتماعي (الرباط: منشورات كلية الآداب)، ص ١٠٨ - ١٠٩.

٥ - محمد كنيبي، يهود المغرب، ١٩١٢ - ١٩٤٨، ترجمة إدريس بنسعيد (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٨)، ص ٤٨. ينقل النص

عن شارل أندري جوليان.

أنساق الهوية المغربية: البنيات والوظائف

ودفردان).^(٣) وإن من قام بهذا الربط ليس ابن عداري أو ابن حوقل أو البكري، ممن يُتَّهَمون بالتحامل والمبالغة في وصف تشويه البورغواطين للإسلام والانحراف عنه. وإذا طُعن في موضوعية من سبق، برز اسم المدافع عن النزعة الوطنية لدى البورغواطين، إذ يتحدث الطالب عن أصول بطل قضية البورغواطين طريف، فيقول: «إن إمام البورغواطين، أبا صالح زمور، هو الذي يسجل أن طريف من ولد شمعون، سلف إحدى القبائل الاثنتي عشرة المنحدرة من يعقوب بن إسحاق»^(٤). وهذا الأصل المفترض قد لا يكون استدلالاً كافياً للتأكيد على ابتعاد المرجعية البورغواطية عن أن تكون «شاهداً أمثلاً» لإسلام أمازيغي. ويتأكد ذلك من خلال استقرار مشروعها الذي ابتدأ مع «طريف» وبلغ اكتماله مع يونس بن إلياس؛ فقد «كان من اللازم انتظار حكم حفيد صالح، يونس بن إلياس (٢٢٧ - ٢٧١)، الذي كف عن الصمت بشجاعة، وباح بالسر الذي ظل... مكتوماً بصرامة وإحكام طيلة قرن، وأعلن جهاراً أن جده كان النبي المذكور في قرآن محمد، ليمنح البرير ديناً خاصاً بهم»^(٥). ولا شك في أن مثل هذا الاستنتاج، الذي انتهى إليه مؤرخ معاصر دعا إلى إعادة تحيين تاريخ البورغواطين، يجعل ربطهم بالإسلام مستعصياً، إن لم يعتمد تأويلاً تفكيكياً.

إننا لا نصادر التاريخ، ولا نبخس الناس حقهم في الاقتناع بما يرتضونه لأنفسهم. لكن توضيح المرجعيات ضروري؛ إذ لا يُستساغ منح المشروعية للبورغواطين عبر بوابة الموحدين، وجعلهما مشروعاً واحداً يعبر عن هوية أمازيغية، لأن من مارس السلطة من داخل الدائرة الإسلامية لا يُقرن بمن كان من خارجها. وعليه، فإن مرجعية البورغواطين أو كسيلة أو الكاهنة ممكنة من خارج المجال الإسلامي، لا من داخله.

سنُ الرشد الثقافي من كل تشبُّع باللغة العربية، ومن كل تأثير إسلامي، بل وحمائيتهم حتى من نتائج الاتصال مع أوروبيين غير مرغوب فيهم، نص برنامج العمل الذي وُضع لهذا الغرض سنة ١٩١٤ وتمت مراجعته سنة ١٩٢٢ بمساهمة لوي مسينيون على حذف دراسة اللغة العربية والقرآن في هذا الصنف من المدارس [١]»^(١) وإذا كان الأمر كذلك، يصبح عداء العربية مرادفاً لعداء الإسلام. فمنظرو الفترة الاستعمارية كانوا يعرفون حدود الترابط بين اللغة والعقيدة، لذلك دعوا إلى فك الارتباط بينهما. هكذا نقرأ: «إذا كان أهم ما ساهم به العرب في الحضارة الإسلامية التي ورثت الحضارات السابقة هو اللغة والدين، فإن الدين الإسلامي بقي عربياً، ولا يمكن أن يستغني عن لغة العرب، لأن القرآن - وهو كتاب عربي مبین - لا يمكن نقله إلى لغة أخرى دون المساس به. ف العربية جزء من ماهيته كما يقول علماء الأصول»^(٢).

بهذا تكون العربية نتاجاً تاريخياً وحضارياً، تحمل تصورات وآراء ومعتقدات، ويشكل منظومة مرجعية للموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنفسي والنظرة إلى العالم، وليست مجرد لغة فقط. وهو ما يعني أن القطع معها هو قطع مع كل ذلك. لذلك نفهم جيداً هذا الإصرار على الاستنجد بتاريخ البورغواطين؛ فهذا الاستنجد يتضمن القول بوجود اجتهادات رائدة للانفصال عن العربية وتمزيغ الإسلام، واعتبار ذلك إيداناً بظهور نماذج أخرى كالمرابطين والموحدين. غير أن هذا الربط لا يستقيم؛ فكُتِب التاريخ تتحدث عن مشروع نقيض، حاربه الأدارسة والفاطميون والزبيريون والمرابطون والموحدين. فهذه الدولة، التي استمرت أربعة قرون، اختلف المؤرخون في نسبة دينها إلى مرجعية يونانية (كالمؤرخ ذي سلان)، أو رومانية مسيحية (كدوزي ومارسي)، أو يهودية (كناحوم سلوش

١ - المرجع نفسه، ص ٤٨.

٢ - محمد الجابري، تكوين العقل العربي (المغرب ولبنان: المركز الثقافي العربي، ط ٨)، ص ٧١.

٣ - ٤ - ٥ - انظر محمد الطالب، مصدر مذكور، ص ٥٣ - ٥٤، ١٠، ١٥.

إن الذين اختاروا الحرف العربي قد وجدوا أمامهم ما يعوض الفقر الإشاري الذي كانت تلعبه «تيفناغ»

من اللغة إلى الحرف

تقع اللغة في عمق القضايا السابقة. فقد عدت خطابات أمازيغية التعريب أمراً مبيئاً في القديم والحديث، وأنها استهدفت الأمازيغية من أجل التمكين للغة «الوافدة» - وهو ما يتطلب، في رأي تلك الخطابات، تصحيحاً، واعترافاً بحق وجود الأمازيغية، وممارسته قانونياً وتربوياً عن طريق مؤسسات وتشريعات واجتهادات معرفية ولغوية. وإذا كانت المطالب حقاً من حقوق الكائن، فإن مقدماتها تحتاج إلى مناقشة وتوضيح. إننا لا نجادل في عمقنا الأمازيغي، ولا نرفض غنى هويتنا وتعدد مشاربها العربية والأندلسية والصحراوية والأمازيغية؛ لكننا نرفض «صخصة» القضايا التي تهّم الأمة، والتي تبقى قابلةً للاجتهد والإقناع. ذلك أن اختيار حرف لكتابة اللغة الأمازيغية ليس نهاية، بل هو بداية لقضايا أخرى أكثر جذراً في تربة المجتمع وتحكمًا في مستقبله، مثل وضعها في المنظومتين التعليمية والاقتصادية، ووضعها الدستوري والإداري، وغيرها من القضايا التي تمثل أفقاً للتأمل والتوافق من أجل ضمان «سلم لغوي» والحفاظ على «إسمنت اللغة»^(١)

إن سياق هذا الكلام يقترب بالوضع التاريخي للأمازيغية بالمغرب، إذ لم تحارب بنصوص معلنة، ولم تشكل العربية بالنسبة إلى أهلها معوقاً للارتقاء الاجتماعي أو الإداري، وإنما جاء اختيار الحرف العربي لكتابتها من طرف نخبة الأمة العاملة بمصالحها. ويكفي ذكر ابن تومرت وكُتِب التوحيد والمرشدة والعقيدة لتأكيد ذلك. بل إن الأمر لم يقف عند حدود النخبة؛ فقد أورد الزجالي الأمازيغي «أمثال العوام في الأندلس» التي

وظفت الأمازيغية المدونة بحروف عربية. إن التاريخ يُخبرنا بعدم وجود حرب لغوية منعت الأمازيغيين من تطوير اللغة الشفوية أو تدوينها أو البحث في أبجديتها. وسنكتفي بثلاثة نماذج مختلفة الأهداف، نُقر جميعها بأن كتابة الأمازيغية كانت تعتمد الحروف العربية أساساً لها، وبأن الأسباب العميقة وراء ذلك ترجع إلى الاختيار لا إلى التوجيه أو الإكراه، وبأن العرب لم يجدوا أمامهم «حرفاً أمازيغياً» ليحاربوه بعد أن قام الرومان بذلك قبل قدم العرب والإسلام.

فلقد أكد غوتيه عدم «وجود كتاب واحد بالبربرية، بل لا توجد لغة بربرية منظمة»^(٢) ويقول محمد شفيق: «الواقع أن للأمازيغيين ثقافة خاصة بهم، توارثوها عبر العصور منذ آلاف السنين، يصعب على الباحث أن يتتبع مراحل تطورها في ما يخص الجوانب المعتمدة للكتابة، [وأن] اللغة الأمازيغية تخلت عن أبجديتها منذ دخول البربر الإسلام، حسب ما تدل عليه القرائن. ولم يحتفظ بها إلا قبائل التوارك. غير أن حروفاً منها لا تزال تُدرج في زخارف الزربية المغربية»^(٣) وهذا يعني أن الذين اختاروا الحرف العربي قد وجدوا أمامهم ما يعوض الفقر الإشاري الذي كانت تلعبه تيفناغ. بل إن الحسن الوزان يقدم دليلاً يراه كافياً: «ذلك أن بلاد البربر كلها... لا تحتوي أية كتابة في الأضرحة أو في جدران أي بناء إلا وهي بالحروف اللاتينية دون استثناء. ولا أظن أن الأفارقة استعملوا هذه الحروف واتخذوها لكتابة لغتهم الخاصة. إذ لا شك أن الرومان، لما انتزعوا هذه الأماكن من أيدي أعدائهم، محوا - حسب عادة المنتصرين - جميع النقوش الحاملة لآثار المغلوبين بخطهم قصد إذلالهم»^(٤)

١ - يؤكد إدوارد بيرهر أن المجتمع في حاجة دائمة إلى إسمنت اللغة من أجل ضمان وحدته، ويحذر من فوضى الشخصية المتعددة. انظر:

Edward Berhir, *Une Amérique qui fait peur* (Paris, 1995).

٢ - E. F. Gautier, "Considération sur l'histoire du Maghreb," *Revue Africaine*, vol 68, 1927.

٣ - محمد شفيق، مصدر مذكور، ص ٥١ - ٦١.

٤ - الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمه محمد حجي ومحمد الأخضر (دار الغرب الإسلامي، ج، ١، ط ٢، ١٩٦٣)، ص ٦٩-٧٠.

يَمْنَعُ من الاستشهاد بكلام صاحب الشأن الذي يقول: «أما عن الحرف العربي، فبدأتني معه كحرف لكتابة الأمازيغية يعود بالتحديد إلى سنة ١٩٧٣. لما شعرتُ أن كثيراً من المثقفين الأمازيغيين - خاصة ذوي التكوين العربي - ينساقون بسهولة لبعض الدعايات المغرضة من أن كل مَنْ يدعو إلى خدمة الأمازيغية مدفوعٌ من قبل الفرنكفونية والاستعمار، كُتِبَتْ بالحرف العربي ليطمئن هؤلاء على مكانتهم في المجتمع. لذلك كان للمعجم العربي رواجٌ كبيرٌ بينهم، ومنهم من أدرك حسن نيتنا، وصار اليوم يدعو إلى كتابة الأمازيغية بالحرف الأصلي تيفناغ أو الحرف اللاتيني...»^(٣)

لا شك في أن هذا الاعتراف يُعفي الدارس من الريح بالغييب، ويمنحه حصانة الموضوعية التي تجعل الخطاب شاهداً على نفسه باعتباره سلسلة من العمليات الموزعة الأدوار والمراحل. ولا يهم إن كانت المطية هي العلم، ما دام «المشروع الحضاري» يتطلب ذلك، وما دام النضال سابقاً على المعرفة. ف«هذه الأمازيغية التي ما انفكت كالعنقاء تنهض من رماها أمام مخططات المحو والإبادة، إن كانت شرّاً لا بدّ منه فينبغي السعي - على الأقل - للإبقاء عليها تحت وصاية العقل العربي الإسلامي... [وإن] تُشدّ عربة الأمازيغية بخيول العروبة المتعبة»^(٤) إن مثل هذه التصورات تفسّر الكثير من الاختيارات التي تغلب خطاب الأهواء على خطاب التنوير، ولا تساعد على تناول القضايا بمنطق الحوار الذي يجعل الوطن أولوية تستحقّ الاعتدال، كما تدفع الدارس إلى قراءتها بألية تشارحية تمكّن من تفسير بعضها بعضاً. لذلك يُستحضر التاريخ في الحديث عن اللغة، ويُستحضر الدين في الحديث عن التاريخ، وتقرأ

إن لهذا النص قوةً حجاجيةً كبرى. فهو يؤكد أن العداء المفتعل اليوم ضد العربية غير معلن، وأن الحرف العربي تفاعل مع الأمازيغية وعَبَّرَ عنها خيرَ تعبير، وأن العرب لم يحاربوا حرفاً أمازيغياً ما لأنهم لم يجدوه أصلاً، وأن اللاحقين لم يطرحوا القضية لأنهم لم يحسبوا باعتراب لغوي - وإلا فكيف نفسّر اختيارات المرابطين والموحدين والمرينيين، وهم أمازيغ أقحاح؟ ومن كان يَمْنَعُهُم من إنعاش حرف أصيل، والعهد قريب؟

إنّ بياضات الذاكرة لا يُمكن أن تُملأ بالتأويلات المفرطة، أو بتغيير المواقف تبعاً لتغير الأوضاع أو الطموحات. فالتاريخ لا تُكْتَبُه الأهواء بل الوثائق. ومسوّغ ما سبق نجاهه في المواقف المتناقضة لعلماء أجلاء بنوا مشاريعهم الفكرية على أطروحات تخلّوا عنها بتعليقات غير فكرية. فقد أكد د. شفيق أن «الأبجدية العربية صالحة أن تُكْتَبَ بها الأمازيغية»^(١) بل قدّم قواعد لكتابتها وألف كتاباً بعنوان أربعة وأربعون درساً في اللغة الأمازيغية: نحو صرف اشتقاق (١٩٩١) وهو كتاب يبتدئ بعنوان دالّ هو «قواعد لكتابة الأمازيغية» تقيس نفسها على العربية وتُكتب بحروفها. والأمر نفسه نجده في مؤلفه اللغة الأمازيغية، بينيتها اللسانية،^(٢) حيث يتم التأكيد على التماثل في الصوامت والصوائت مع تقديم نماذج للكتابة. بل إن المعجم الأمازيغي - العربي يفي بالحاجة الدلالية والاستدلال التام. فما الذي تغيّر كي يتغيّر الاقتناع؟ وما العمل مع مجهود علمي استغرق عقوداً؟ وكيف نفسّر اختيار حرف غير معياري (تيفناغ)، علاقته بمتلقيه غير تاريخية وغير نفسية؟ ولماذا رفض الخط العربي؟ إنها أسئلة توجد أجوبتها في ثنايا الخطابات الأمازيغية التي نحاورها للتاريخ. أما الاختيارات فإن ما يحكم على صوابها هو الممارسة والنتائج ومرتكزات الأمة. لكن ذلك لا

١ - محمد شفيق، المعجم العربي - الأمازيغي (منشورات الملكة المغربية، ج ١، ١٩٨٩)، ص ٢١.

٢ - صدر عن منشورات الفينك، عام ٢٠٠٠.

٣ - العالم الأمازيغي، ع ٨، ١٨ أكتوبر ٢٠٠١.

٤ - أحمد عصيد، الأحداث المغربية، ٢٥ يناير ٢٠٠٣.

ما الكلفة المادية لتدريس الأمازيغية بشكل موحد؟
وما عواقبه على تلميذ سيجد نفسه أمام ثلاثة
أنظمة إشارية (عربية - تيفناغ - لاتينية)؟

الرومانية التي تُعرف كيف تُحكّم الشعوب لم تُفرض على المغلوبة منها سيطرتها السياسية فحسب، بل لغتها أيضاً. (١) فهل ينطبق هذا الحكم على علاقة العربية بمحيطها؟ لن نستدعي نصوصاً لدارسين ومؤرخين عرب لأن ذلك سيُربط بالحنين الجارف أو الادعاء، بل سنستشهد بنصوص تتحدث عن يهود المغرب والأندلس لمؤرخ مرتبط باعتقاداته لكنه موضوعي في أحكامه.

يقول حاييم الزعفراني، معللاً انتشار العربية واعتمادها من طرف الأعاجم: «أصبحت العربية تدريجياً لغة تواصل الإمبراطورية الجديدة، كما أصبحت الوسيلة الوحيدة لتبادل الثقافات بين مراكز حضارات الشرق والغرب الإسلاميين. وأبدت النخبة المثقفة المسلمة رغبتها الجامحة في الاطلاع على المعارف المسطورة، معارف أهل الكتاب، داعيهم في ذلك الفضول العلمي وهاجس حماية الدين الجديد. وشغّر أهل الذمة أنفسهم بالحاجة الملحة تدعوهم إلى ترجمان نصهم الديني المقدس إلى لغتهم الجديدة العربية التي أصبحت عندهم بمثابة اللغة الأم.» (٢) إن هذا الوضع التاريخي يُركّز بدراسات ميدانية تنتهي إلى الاستنتاج التالي: «لقد أظهرت أبحاثنا الميدانية في أوساط اليهود الناطقين بالأمازيغية في المغرب... أن هذه المجموعات كانت تُستعمل في تعليمها التقليدي اللغة الأمازيغية أداةً للتفسير وترجمة النصوص المقدسة. كما كانت المجموعات اليهودية في باقي البلاد تستعمل لهجة اليهود العربية أو لهجتهم الإسبانية لنفس الأهداف.» (٣) ولا شك أن دواعي ما سبق تُكمن في الوعي بالقيمة الحضارية للغة العربية؛ لذلك فإن «يهودية أرض المغرب كانت قد تبنت منذ القرن التاسع اللغة العربية أداة ثقافة وحضارة،» (٤) وجعلت الحرف العربي أداتها المفضلة. تساعد النصوص السابقة على إنتاج قياسات دالة. فإذا كان اليهود أو فئة منهم قد تخلّت عن حرفها وتبنت الحرف العربي،

المواقف بما قبلها وبما بعدها. أما ما قبلها فقد حاولنا رصدّه في الفقرات السابقة، وأما ما بعدها فإننا نتعرض له اعتماداً على استفهامات تُستلزم مُضمراتها وتركّز على الاختيارات والمواقف والنتائج والأفاق.

فأما الاختيارات فقد حُددت في تيفناغ والبحث عن هوية تائره. وأما المواقف فقد قدّمنا من النصوص ما يجعلها بيّنة. وأما النتائج والأفاق فسنستعرض لها من خلال الحديث عن طموح المعيرة، ومطلب الدسترة، وتعليم الأمازيغية - وكلها قضايا تتطلب إعادة النظر في مكونات الهوية المغربية ومرجعيتها الفكرية.

المقايضة ألية الاستدلال

بيّناً في الفقرات السابقة خلفية التصورات المدافعة عن أطروحة تفتقد الكثير من مقومات الاستدلال التاريخي والمعرفي. وقد برهننا على ذلك بنصوص قديمة وحديثة تتباين مرجعيات أصحابها ومقاصدهم. وقد كانت تلك الاستدلالات مباشرة لأنها تناولت الأمازيغية في علاقتها بالعربية. غير أن هناك طرقاً أخرى لإثبات ذلك، وهو المسلك الذي نسير فيه الآن، باعتمادنا منهجيةً قياسيةً تُسمح بتصور وضع لغة من خلال وضع لغة أخرى عايشتها وارتبطت معها باللغة العربية. فرضيتنا في ذلك هي أنه إذا كانت العربية قد سمحت للغة الأولى بالعيش واختيار ما يتماشى مع إرادة أهلها، فإنها قد سمحت للأخرى بالعيش والاختيار كذلك.

ثلاث لغات عاشت في المجال نفسه: العربية والأمازيغية (الأمازيغيات) والعبرية. فكيف تمّ هذا التعايش؟ هل قرّضت العربية نفسها بالإكراه، أم كانت اختياراً استراتيجياً؟ لقد نسب شارل أندري جوليان للقسيس أغسطين قوله: «إن الدولة

١ - شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير سلامة (الدار التونسية للنشر، ١٩٦٩)، ص ٢٤٨.

٢ - ٣ - ٤ - حاييم الزعفراني، يهود الأندلس والمغرب، ترجمة أحمد شحلان (مزمع الرباط، ط ١، ج ١، ٢٠٠٠)، ص ٥٨، ٢٨، ٥٩.

أو تخلت عن لغتها وتبنت العربية، وإذا كان الأصل المفترض لـ «طريف» (إمام البورغواطين) مقترناً بهم، فإن الإكراه اللغوي يصبح ادعاءً ينبغي التعالي عنه، والدفاع عن القضية بما يضمن لها الاندماج في النسق الشامل للأمة.

مغيّرة الأمازيغية وتدريسها

لقد أقرت دراسات كثيرة افتقار الأمازيغية إلى المعيارية، إذ الأمازيغية أمازيغيات؛ وهو ما أكدته الدراسات اللغوية الاستعمارية، وزكّته آراء ومواقف معاصرة (١) لكن ذلك لم يمنع آخرين من الحديث عن أمازيغية معيارية تشيد بناءً على قرار نضالي، وهو ما يعني أن مبدأ «الوحدة في التنوع» يتعرض للخرق والتجاوز. غير أن الوجه الآخر للإشكال يُطرح بصيغة أخرى تسمى التوافق الوطني المحدد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين. فمعبرة الأمازيغية معناها تدريسها بشكل موحد باعتبارها اللغة المصنوعة في المختبرات، لا لغة الأم المتداولة التي أقرها الميثاق أداة للتدريس. ثم ما الكلفة المادية التي سيحتاجها هذا التدريس؟ وما عواقبه على تلميذ سيجد نفسه أمام ثلاثة أنظمة إشارية (عربية - تيفناغ - لاتينية)؟ وهل تم ربط هذا التدريس بمشروع تنموي شامل؟ وما الوضع الذي سيكون عليه محتوى المقررات؟ هل سيتم تطهيرها من النفس العربي مثلما تم رفض الخط العربي؟ وما الوضع الدستوري الذي ستكون عليه الأمازيغية (الأمازيغيات) تبعاً للوضع اللغوي والتربوي؟

الأمازيغية بالعربية، لكنها أصدرت قبل أعوام كتاباً يدعو إلى «ترسيم أبجدية تيفناغ» (٢) وهذا التحول لا ينطبق عليها بمفردها؛ فقد رأينا «دحل» الأستاذ شفيق المدافع عن أمازيغية عربية ورأينا «خرجة»، وبيئاً أوجّه المقاربة غير المعللة علمياً. فكيف نفسّر هذا التحول؟ وكيف نفهم بناء مشروع، ثم التخلي عنه؟ ولماذا تمحور النقاش حول الحرف اللاتيني في مرحلة محددة، ثم انحصر؟ أين حجج العلمية والكونية والثقافة التي كانت مستند الكثير من الداعين إلى اعتماد الحرف اللاتيني؟ ولماذا تم خلط جبة المعرفة، وارتداء برنس السياسة الفضفاض القادر على احتواء النقائض؟ ثم إن للقضية أبعاداً بداعوجية وتواصلية واقتصادية وهوياتية؛ ذلك أن المدرسة ستعاني من تخمة الحروف العربية واللاتينية وتيفناغ، ومن إنهاك اقتصادي، وشرخ تواصلية مع تراث أمازيغي مدون بالحروف العربية. فما مصير مؤلفات مثل بحر الدموع لأو علي أوزال، أو المعجم العربي - الأمازيغي لمحمد شفيق، أو غيرهما مما كان سيشكل منطلقاً ثميناً لبداعوجيا غير مُعْتَرِبة لا تتلمس خطواتها الأولى، ولا تُقْصِي ذاكرة الأمة؟

الهوية المغلقة والهوية المركبة

تندرج كل الجوانب السابقة ضمن مفهوم أعم، هو الهوية باعتبارها الأساس الذي تُبنى عليه الاختيارات السياسية والبداعوجية واللغوية. لكن هذا المفهوم لا يخضع لتصوير أحادي، بل يتنوع بتنوع خلفيته المرجعية، إذ يُمكن اختزاله في إطارين واسعين. أما الإطار الأول فيجد مرجعيته في الأنساق المغلقة التي تُعتبر الهوية كياناً ثابتاً، أُغلق دُخله وخرجه، لأنه تشكل عبر سيرورة الزمن، وأصبح جوهرًا لا يتغير ولا يقبل

إن مقارنة المواقف بالاختيارات تجعل الباحث أمام مفارقات متعددة. فـ «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي» صاغت منذ السبعينيات طريقة «أراتن» (٣) وقدّمت نماذج لكتابة

١ - انظر هذه الأحكام في شفيق (٢٠٠٠): واليزيد البركة، الصحيفة، عدد ٤٧، ٢٠٠٠.

٢ - أصدرت الجمعية نشرة وثائقية (١٩٧٤-١٩٧٥) تُسمى أراتن عملت من خلالها على توضيح طريقة قراءة الأمازيغية المكتوبة بالحرف العربي، وإن كانت قد وضعت كذلك جداول لحروف تيفناغ.

٣ - أنظر: من أجل ترسيم أبجدية تيفناغ لتدريس الأمازيغية (منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي).

الهوية ليست مغلقة، لكنها ليست منفتحة
انفتاحاً مسيئاً لأن ذلك سيعرضها للتلاشي

اللغة الموحدة المتعالية على الانتماءات بمختلف أشكالها؟ لا شك في أن العربية الفصحى هي التي تملك هذه الصفة، لأنها ليست لغة لمنطقة أو لفئة أو عشيرة. إنها ليست لغة الأم، لذلك فهي متعالية على صراع الورثة. وهي الثابت البنيوي، ومنطقة الجذب القادرة على ضمان استمرار النسق الشامل المتفاعل مع غيره من الأنساق الأخرى، حيث تكون الهوية تاريخية وتعاقدية، أي أنها أنساق شبيهة مفتوحة تصهر الأطراف الحادة وتضمن تفاعلها وتناغمها لأن المجتمع يقبل بها في حدود الوظائف التي تُجزئها. ذلك أن اختلاف الأسس الأنطولوجية يعوّض بالجامع الوظيفي الذي يستجيب لحاجات الإنسان والأوطان.

النقائض. وقد عبّرت الفلسفة الألمانية عن ذلك خير تعبير من خلال نموذجها الرومانسي الممثل تاريخياً في الرايخ الثاني والرايخ الثالث. وأما الإطار الثاني فيجد مرجعيته في الأنساق المفتوحة التي تُعتبر الهوية مساراً دائماً، يغتني بانفتاحه على الأنساق الأخرى، بحيث تكون الأمة مستعدة لتعديل مكونات هويتها، وإعادة تجديد تعاقداتها، بما يضمن التفاعل والتناغم. وبين هذين الطرفين تقع الوسائط التي نؤمن بها، ونعتبرها الأساس الذي ينبغي أن تُدمج فيه الأمازيغية وغيرها.

إن الأمازيغية ليست وحدها صاحبة مطلب الإضافة، بل هناك تعدد لغوي يحتاج إلى تدبير عقلائي وديموقراطي. ذلك أن نسيجنا الاجتماعي مشكّل من لغات وطنية متعددة، إذ نجد العربية الفصحى، والدوارج المغربية الممتلئة في عربية سهول المحيط الأطلسي وعربية الحاضرة وعربية البادية وعربية الواحات الحسانية، والبربريات المغربية الممتلئة في تشلحيت وتمازيغت وتريفت. فإذا كانت الهوية الثقافية سابقة على الهوية السياسية ومؤسسة لها، فإن مراعاة مكوناتها هي المدخل الأسلم لضمان مسار قويم. وعليه، فما هو الإطار الأنسب لهوية مغربية متوازنة؟

إن الإطار الأنسب هو ذلك الذي يجعلها هوية مركبة، منفتحة باعتدال، بحيث تقبل الاغتناء والإضافة عن طريق التكيف والتمثل، لا عن طريق القطائع التي تكون نتائجها وخيمة على المجتمعات. ومعنى ذلك أن هذه الهوية ليست مغلقة، لكنها ليست منفتحة انفتاحاً متسيئاً لأن ذلك سيعرضها للتلاشي بسبب خلوها من مناطق جذب وثوابت بنيوية تضمن لها الاستقرار والحيوية في الوقت نفسه.

انطلاقاً مما سبق تُمكن إعادة معالجة مطلب «الاسترة» الذي يفسر الإصرار على معيرة الأمازيغية، ومهاجمة العربية، والمطالبة بجعل الأمازيغية لغة رسمية وطنية - وهي مطلب يعني الأخذ بها فتح الباب أمام اللغات الأخرى أيضاً. فما الذي سيمنع عن الحسانية والدوارج المغربية رسميتها ووطنيتها؟ وما

د. جمال بندحمان

استاذ باحث متخصص في الحركة الثقافية الأمازيغية، عضو المركز المغربي لحوار الثقافات